الفصل الثاني

الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية

أولاً: أسباب الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية

لا شك أن الحرب الأهلية اللبنانية التي نشبت بين الطوائف اللبنانية في عام ١٩٧٥م، هي السبب الرئيسي في الهجرة الأخيرة للصحافة اللبنانية، مثلما كان للأحداث الطائفية التي وقعت في لبنان في منتصف القرن الماضي (١٨٦٠م) أثر كبير في الهجرة الأولى للصحافة الشامية.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل المتشابكة في الوصول بالوضع اللبناني إلى حالة الحرب الأهلية بين أبناء الوطن الواحد، فمنذ أن تحقق استقلال لبنان في عام ١٩٤٣م ظل المسيحيون فيه وخصوصاً الموارنة يسعون دائماً إلى حماية سيطرتهم على الحكم في لبنان، وفي الفترة السابقة على الحرب الأهلية رفضوا فكرة إجراء إحصاء جديد للسكان قائلين إن من شأنه أن يخل بالتوازن الطائفي الحساس للميثاق الوطني[١] وقد كان الميثاق الوطني اللبناني (١٩٤٣م) اتفاقاً عرفياً لم يتخذ شكل الوثيقة المكتوبة[٢] ، وإن ظل حجر الزاوية في علاقات الطوائف الدينية المختلفة ضمن إطار الكيان اللبناني[٣].

وفي حقيقة الأمر فإن الميثاق الوطني كان خلاصة اتفاق بين الشيخ بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال ورياض الصلح أول رئيس للوزراء، وأهم أحكام الميثاق "أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً وأن يكون رئيس الوزراء مسلماً سنياً"[٤].

ولكن التطبيق العملي للميثاق الوطني أثبت أنه كان يقوم على التوازن الطائفي إلى حد التضحية بالمصلحة الوطنية[٥]، فهذا التوازن لم يكن في حقيقته سوى توازن بين الأسر الحاكمة، وتوازن في توزيع المناصب الحكومية، ولقد تسبب في أن يفقد لبنان توازنه، فالحقائق السكانية الجديدة قوت مطالبة الطوائف غير المسيحية بنصيب أكبر في السلطة تمشياً مع مبدأ النسبية، على اعتبار أن الميثاق الوطني لم يعد يتمشى مع حقائق الوضع الراهن[٦].

وتضافرت مشكلات لبنان الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى مشكلاته السياسية في جعل البلاد ضعيفة في وجه الضغوط الخارجية وصار أكثر قابلية للتأثر بالمناورات السياسية في المنطقة وبذلك أسهمت العوامل الخارجية في زيادة تقسيم المجتمع اللبناني وساعدت في أنّ يصبح ميداناً للصراع السياسي والأيديولوجي، وجاء تكثيف الوجود الفلسطيني بلبنان عقب حرب ١٩٦٧م ثم أحداث ١٩٧٠م بالأردن، وانتقال القيادات والميليشيات العسكرية الفلسطينية إلى لبنان حيث أقامت دولة داخل الدولة وأصبح لبنان مجال المجابهة الوحيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ منعت الدول العربية الأخرى الفلسطينيين من الدخول في مجابهة مماثلة مع إسرائيل من أراضيها[٧].

وقد تضخمت حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان إلى درجة أن قوتها العسكرية تفوقت على قوة الجيش اللبناني عدة وعدداً، وكذلك ازداد عدد الفلسطينيين المتسربين إلى لبنان حتى بلغ حوالي ٤٠٠ ألف نسمة على وجه التقدير لا يخضعون لسلطة الدولة اللبنانية[٨].

وقد اعتبر المسيحيون الموارنة الوجود الفلسطيني تهديداً كبيراً لميزان السلطة الحساس والوحدة الذاتية للبنان، واتهموا الفلسطينيين بتقويض سيادة لبنان، ومن جهة أخرى وقفت جماهير المسلمين ومنظمات الطلبة والمفكرون اليساريون والمنظمات السياسية والإسلامية إلى جانب المقاومة الفلسطينية وطالبوا بإنهاء النظام الطائفي بدعم من الفلسطينيين، كذلك اعتبرت المنظمات الإسلامية الوطنية عدم قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها في وجه الغارات الإسرائيلية المتكررة نتيجة حتمية للبنية الضعيفة المنقسمة للنظام، وازداد انحدار شرعية المؤسسات السياسية في البلاد، وقد أوجدت هذه التطورات عنصراً جديداً زعزع استقرار النظام وتوازنه الهش، وأدى كل ذلك في النهاية إلى حرب ١٩٧٥م وما تلاها من انهيار نظام الحكم اللبناني[٩]، ولم يكن اغتيال معروف سعد نائب صيدا، ولا مذبحة عين الرمانة التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين شخصاً[١٠]، هي السبب في الحرب الأهلية، وإنما كان الحادثان الشرارة التي فجرت التناقضات الكامنة في النظام اللبناني نفسه.

وقد أشار الكثيرون إلى مسؤولية الصحافة اللبنانية عن الحرب الأهلية، ويوجد

وجهتا نظر متعارضتان تجاه هذه القضية، وبالنسبة لوجهة النظر الأولى فهي ترى أن الصحافة اللبنانية تتحمل مسؤولية إشعال الحرب الأهلية في لبنان، فهذه الحرب تعتبر: "نهاية عهد حاول اللبنانيون فيه أن يقيموا مؤسساتهم حسب النظام الديموقراطي الليبرالي فأعطوا الصحف كامل حريتها ولكن القليل من هذه الصحف عرف قدر هذه الحرية، فلم يسيء استخدامها فاحترم نفسه واحترم وطنه واحترم شرف المهنة، أما غالبية الصحف فقد استغلت هذه الحرية أسوأ استغلال وقلبتها إلى فوضى".

"وإذا استطاع المراقب أن يوجه اللوم إلى أحد فعليه أن يبدأ بتوجيهه إلى الحكومات اللبنانية المتعاقبة التي عجزت عن كبح جماح الصحافة والتي لم تعرف أن تكون حازمة معها في أغلب الأحيان، وإلى نقابتي الصحافة والمحررين اللتين تقاعستا عن نبذ العناصر التي نالت من هيبة المهنة وجعلت منها تجارة بدلاً من أن تكون رسالة ولابد من توجيه اللوم كذلك إلى القراء الذين كان عليهم أن يقاطعوا الصحف التي تعمل ضد وطنهم وأن يطالبوا بإغلاقها، وإلى الزعماء السياسيين على تقصيرهم في لفت نظر محرري صحفهم إلى آداب المهنة ومثلها، وهل نستطيع أخيراً أن نلوم بعض الأنظمة العربية التي استباحت أرض لبنان وصحافته وجعلت منها ميدان حرب تبذل لها المال لتشتعل نارها كلما خبت[11]".

أما وجهة النظر الثانية، فترى أن "ثمة من يزعم أن الصحف شحنت الرأي العام وعبأت المقاتلين فكانت الإثارة المتواصلة سبباً في الإنفجار وسبباً في مواصلة الإقتتال والتدمير".

وهناك من يدعي أن الغلو في نشر الأخبار وكشف الأسرار هو الذي هيأ الأجواء للحرب الأهلية، أما نحن، فإننا نرى أن الذين أعدوا العدة للقتال منذ سنوات لم ينتظروا أن تمهد الصحف لهم أرض المعركة بدليل أنهم لم يكتفوا بالصحف الشرعية، بل أصدروا في البدء نشرات سرية تنشر كل ما تمتنع الصحف عن إثباته، ثم أصدروا إثر انهيار الدولة عدداً ضخماً من المجلات والجرائد غير الشرعية توزع اليوم على نطاق واسع وبعضها يباع بقوة الرشاشات

عند الحواجز في مختلف القرى والمدن.

"ونحن نرى كذلك أن ما نشرته الصحف لم يؤثر في الأحداث تأثيراً سياسياً، ولكن ما امتنعت الصحف عن نشره هو الذي تسبب في استفحال أمر الكارثة، ذلك أن الصحف كانت تتقيد عادة بالقانون، فتمتنع غالباً عن نشر الأسرار العسكرية والأنباء التي (تمس ما لا يمس) وهذا ما جعل الصحف تغفل نشر الأخبار الخطيرة التي بدأت تتسارع إليها إثر حوادث آيار (مايو) ١٩٧٣م، حول إقدام جهات وقيادات على تكوين ميليشيات سرية مسلحة[١٢]".

ونرى أن تقييم دور الصحافة اللبنانية في الحرب الأهلية اللبنانية يجب أن يتم على ضوء الإعتبارات التالية:

أولاً: أن الصحافة اللبنانية ليست مسؤولة عن الحرب الأهلية إلا بمقدار كونها انعكاساً للواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الذي أدى إلى هذه الحرب، فقد عكست الصحافة اللبنانية بالفعل الواقع الطائفي للبنان، وكذلك الواقع الممزق للعالم العربي.

ثانياً: أن الحرية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية قبل الحرب تحسب لها ولا تحسب عليها، وعن طريق هذه الحرية الصحفية، تمكنت الصحافة اللبنانية أن تلعب دور الأداة التي عبرت من خلالها القوى والمنظمات والأنظمة العربية عن أفكارها وسياساتها وعن تناقضاتها أيضاً، وقد تم ذلك في وقت لم يكن هناك مكان آخر غير لبنان في الوطن العربي كله يمكنه أداء هذا الدور، وهذا الدور الذي لعبته الصحافة اللبنانية حمى العالم العربي من أن تتحول صراعاته الفكرية والأيديولوجية والسياسية، إلى صراع عسكري بين القوى والمنظمات والأنظمة العربية، لقد كان للصحافة اللبنانية الفضل في حصر هذا الصراع في دائرة التراشق الفكري على صفحات الصحف، بدلاً من التراشق بالرصاص والقنابل على الأرض العربية، وعندما أجبرت الصحافة اللبنانية على التوقف عن أداء هذا الدور، سواء بفرض الرقابة المسبقة، أو بتفجيرها بشحنات الديناميت، أو احتلال

مكاتبها ومطابعها بالقوة المسلحة، توقف الحوار الفكري على صفحات الصحف، وانطلق الصراع المسلح في الشوارع بالرصاص والقنابل.

ثالثاً: وصحيح أنه وجدت في لبنان قبل الحرب صحف ومجلات كانت مملوكة مباشرة أو بالواسطة لمنظمات أو أنظمة غير لبنانية، وكانت هذه الصحف تدعو لآراء وسياسات المنظمات أو الأنظمة التي تملكها أو تمولها، وقد استخدمت هذه الصحف أرض لبنان والحريات الصحفية المتاحة فيه للقيام بأعمال دعائية لا تسمح بها أنظمة بلادها[١٣]".

والسؤال هنا: ما العلاقة بين قيام الصحافة اللبنانية بالتعبير عن آراء وسياسات المنظمات أو الأنظمة العربية أو حتى الدعاية لها وبين قيام الحرب الأهلية؟ إن الذي أحدث الحرب الأهلية، هو صراع المصالح بين الطوائف اللبنانية المتنازعة، وإن تعليق مسؤولية هذه الحرب في رقاب الدول العربية، إنما هي محاولة من جانب بعض الطوائف اللبنانية الكارهة للعروبة، والرافضة لانتماء لبنان العربي للهرب من مسؤوليتها في قيام الحرب الأهلية.

رابعاً: إن الدور الذي لعبته الصحافة اللبنانية كأداة للتعبير عن آراء وسياسات القوى والمنظمات والأنظمة العربية، هو الذي أعطى الصحافة اللبنانية سمتها كصحافة حرة، وهذه الحرية الصحفية هي التي أعطت النظام اللبناني السمة الليبرالية التي ميزته عن غيره من الأنظمة العربية، فالنظام النيابي اللبناني لم يكن يعبر حقيقة عن الإختيار الحر للمواطن اللبناني، وإنما كان إطاراً شكلياً يخفي داخله تقسيماً طائفياً إقطاعياً أبعد ما يكون عن الليبرالية.

معنى ذلك أن النظام اللبناني لم يكن يملك من الليبرالية سوى حرية الصحافة فقط، فإذا ما فقدت الصحافة اللبنانية حريتها، فقد النظام اللبناني رداءه الليبرالي وانكشفت حقيقته كنظام طائفي ينتسب إلى أكثر الأنظمة الإقطاعية استبداداً وتخلفاً، وهو الأمر الذي تأكد تماماً بعد الحرب الأهلية.

كذلك فقد كان الرداء الليبرالي للنظام اللبناني والذي استمده بالفعل من عنصر واحد هو حرية الصحافة، هو الذي أعطى لبنان دوراً في الحياة السياسية العربية طوال الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، وهذا الدور يعود إليه الفضل الأول فيما تحقق للبنان من استقرار سياسي ورخاء مادي طوال هذه الفترة، إذ أن لبنان لا يملك من العناصر الطبيعية (الأرض أو الموقع أو السكان) ما يعطيه دوراً خاصاً أو متميزاً في المنطقة العربية، وطوال تاريخه هو منطقة طرد لا منطقة جذب، فهو لا يملك قوة بشرية متميزة كمصر، كذلك لا تتوفر لديه ثروة طبيعية كالسعودية كما أن موقعه لا يتحلى بأهمية استراتيجية كفلسطين، ووجود لبنان على خط التماس مع إسرائيل، لم تكن تعطيه أهمية تذكر، اللهم باعتباره أكثر النقاط ضعفاً في السياج العربي المحيط باسرائيل.

ونخلص من ذلك كله أن الحرية الصحفية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية لم تكن سبباً في الحرب الأهلية، وإنما كانت الصحافة اللبنانية هي أولى ضحايا هذه الحرب، فبعد عام واحد من نشوب الحرب الأهلية، اضطر عدد كبير من الصحف اللبنانية أن يتوقف عن الصدور في حين بدأ عدد آخر من الصحف يفكر في الهجرة من لبنان، وهناك عاملين هامين دفعا الصحف اللبنانية إلى الهجرة من لبنان وهما:

العامل الأول:

دخول قوات الردع السورية إلى لبنان ابتداءاً من يونيو ١٩٧٦م بهدف تحقيق التوازن بين المتحاربين، ولكنها تحولت بعد فترة قصيرة إلى طرف في الصراع السياسي اللبناني، وبدأت تستخدم قوتها في إسكات الصحف المعارضة للتدخل السوري في لبنان وقد حدث تعطيل قسري لأربع صحف تصدر في المنطقة الغربية من بيروت وهي السفير والمحرر وبيروت والنهار، بالإضافة لمجلة الدستور.

العامل الثاني:

قيام الحكومة اللبنانية بفرض الرقابة المسبقة على الصحف اللبنانية، فقد صدر المرسوم الإشتراعي رقم ١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١م والذي أخضع كل المطبوعات دون استثناء للرقابة المسبقة وأنيطت الرقابة بالمديرية العامة للأمن العام، ولم يحدد

المرسوم مدة معينة تنتهي بعدها الرقابة المسبقة ولكنها بدأت في ١٩٧٧/١/٣م.

والمرسوم يعطي لمديرية الأمن العام الحق بأن تلغي كلياً أو جزئياً ما هو معد للنشر كما لها أن تمنع صدور النشرة المعروضة على الرقابة إذا رأت داعياً لذلك وإذا صدرت إحدى المطبوعات خلافاً لأوامر الهيئة، تُصادر أعدادها بقرار من المدير العام للأمن العام، وتُوقف عن الصدور بقرار منه، ويبقى قرار التوقيف ساري المفعول إلى أن تفصل محكمة المطبوعات بأساس الدعوى، ويُعاقب المسؤولون بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة آلاف إلى خمسة عشر ألف ليرة لبنانية، ولا يجوز أن تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهر. وللمحكمة أن تقرر توقيف المطبوعة عن الصدور لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، على أن تحسب من ضمنها مدة التوقيف تنفيذاً لقرار مدير الأمن العام.

وفي حال تكرار المخالفة لا يجوز أن تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهرين وعلى محكمة المطبوعات أن تفصل في الدعوى في جميع الحالات في مهلة أقصاها أسبوعان من تاريخ إحالتها عليها، ولا تقبل قرارات مدير الأمن العام المتخذة بالاستناد إلى هذا المرسوم أية مراجعة تسلسلية أو إدارية أو قضائية، ولا يحق لأصحاب الشأن المطالبة بأي تعويض من جرائها[١٤].

وقد صدر تعميم صادر من المديرية العامة للأمن العام بالمواضيع الممنوع نشرها وهي:

* كل ما من شأنه إحداث الفرقة بين المواطنين أو ترويعهم.
* إثارة النعرات الطائفية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر.
* تشجيع الأعمال المخلة بالأمن العام.
* التأثير في معنويات وأمن القوى المسلحة.
* إعادة الجدل المؤدي لإشعال الفتنة من جديد.
* التعرض لرئيس الدولة اللبنانية ورؤساء الدول الأخرى.
* التعرض لكرامة الدولة ومؤسساتها.

* تعكير علاقات لبنان بالدول الأجنبية أو المساس بالدول الشقيقة والصديقة.
* ترويج الإشاعات والأضاليل.
* كل معلومات تتعلق بالقوى المسلحة لم يعلن عنها رسمياً.
* التعرض للآداب العامة[١٠].

وهكذا تضافر المرسوم الإشتراعي بفرض الرقابة المسبقة على الصحف مع تصاعد الحرب الأهلية وسيطرة الميليشيات على مقاليد الأمور في البلاد، في وضع الصحف اللبنانية في موقف صعب باتت لا تستطيع فيه أداء واجبها الصحفي.

عندئذ استلهمت الصحافة اللبنانية خبرتها التاريخية في مواجهة الكبت والإستبداد، فلم تجد مفراً من الهجرة إلى مكان آخر خارج لبنان، تجد فيه ما افتقدته من حرية، وعندما لم تجد هذا المكان فيما حولها من أنظمة عربية، اتجهت صوب أوروبا لتبدأ المرحلة المعاصرة من الهجرة الصحفية العربية.

ويلاحظ أن العدد الأكبر من الصحفيين اللبنانيين الفارين من الحرب الأهلية في لبنان، قرروا اختيار فرنسا والعاصمة باريس، مكاناً لإعادة إصدار ما توقف من صحفهم، وقد شجعهم على هذا القرار عدة عوامل، لعل في مقدمتها الحرية الصحفية المتاحة في فرنسا، ومنها أيضاً عمق الروابط الثقافية بين لبنان وفرنسا، فثقافة أغلب اللبنانيين فرنسية، واللغة الأجنبية الأولى في لبنان هي الفرنسية، أضف إلى ذلك أن كثيراً من الفعاليات الإقتصادية في لبنان، كانوا قد تحسبوا للمستقبل ووظفوا جانباً من أموالهم في فرنسا قبل نشوب الحرب الأهلية بفترة.

ولعل ذلك هو الذي يفسر ظاهرة انتقال كثير من اللبنانيين إلى فرنسا وإقامتهم فيها بعد الحرب الأهلية، وليس الصحفيين اللبنانيين وحدهم، وقد صدر في فرنسا عدد من المجلات اللبنانية، لعل من أهمها الوطن العربي، والمستقبل والنهار العربي والدولي، وكل العرب. كذلك اختار بعض الصحفيين اللبنانيين الهجرة إلى بريطانيا، حيث صدر بها مجلات الدستور والحوادث والتضامن، بالإضافة إلى جريدة يومية وهي الحياة.

ثانياً: مجلة "الوطن العربي"

تعتبر مجلة (الوطن العربي) التي صدرت في فبراير١٩٧٧م من أوائل الصحف اللبنانية التي ظهرت في فرنسا، وقد أسسها وليد أبو ظهر، وهو صحفي وناشر لبناني، كان يشترك مع شقيقه هشام أبو ظهر في إصدار جريدة (المحرر)[١٦] اليومية في بيروت، وقد اضطر وليد أبو ظهر إلى الهجرة إلى فرنسا بعدما تعرض مبنى جريدة المحرر في بيروت إلى هجوم مسلح "بالرشاشات والصواريخ، وأضرم فيه النار، فقتل مدير تحريرها وأصيب عدد من محرريها وعمالها وموظفيها ونجا الباقون بأعجوبة[١٧]"، ثم قامت باحتلال مبنى جريدة المحرر، واستولت على كل ما فيها، وحطمت جميع التجهيزات والآلات وأخذت مايمكن أخذه[١٨]".

ويذكر وليد أبو ظهر أنه بعد تدمير مبنى ومطبعة جريدة المحرر، كان عليه أن يتخذ قراراً حاسماً بالهجرة من بيروت: "وصلت عند مفترق كان لا بد معه من اتخاذ قرار، فإما أن تتوقف المحرر عن الصدور وتحتفظ في ضمائر الناس وقلوبهم بمكانتها وبمواقفها، وإما أن تسلك طريق الذل والإنحناء، كان بإمكاني أن أفعل ما فعلوا وأن أتنازل عن مواقفي، وكان القرار بالتوقف عن الصدور والهجرة[١٩]".

وقد غادر وليد أبو ظهر لبنان من " مرفأ مدينة صور من جنوب لبنان على متن باخرة شحن يونانية قديمة متجهة نحو جزيرة قبرص[٢٠]"، ومن قبرص انتقل إلى لندن ومنها إلى باريس حيث أسس مجلة (الوطن العربي) وقد بدأت الفكرة أولاً بمحاولة إعادة إصدار جريدة (المحرر) كجريدة عربية يومية في باريس، ثم تحولت الفكرة بعد ذلك إلى مجلة[٢١]، على أمل أن تتحول فيما بعد إلى جريدة يومية.

وقد تضمنت (ترويسة) العدد الأول من المجلة ثلاثة أسماء، المشرف العام وليد أبو ظهر، ومدير التحرير المفوض الدكتور نبيل مغربي، والمدير الفني فؤاد خربوطلي وفي السنة الخامسة أضيف إلى الترويسة إسمان جديدان وهما مازن القبرصلي كمدير عام وفؤاد حبيقة كمدير للتحرير، في حين أصبح الدكتور نبيل المغربي رئيساً للتحرير وظل وليد أبو ظهر كما هو أي المشرف العام، وفي العدد الصادر في

منتصف يونيو ١٩٨٥م، اختفى اسم الدكتور نبيل المغربي، وتولى وليد أبو ظهر رئاسة التحرير إلى جانب الإشراف العام على المجلة وأعلنت المجلة في ترويسة عددها الأول أيضاً أنها أسبوعية إخبارية تصدرها في باريس مؤسسة (الوطن العربي) وهي شركة فرنسية محدودة المسؤولية رأسمالها ٤.٢٠٢.٠٠٠ فرنك فرنسي، وهي تصدر بالتعاون مع مؤسسة هشام أبو ظهر الصحفية ببيروت. وفي السنوات الثلاث الأولى من عمر المجلة كانت تبدأ صفحاتها بمقال تحليلي يدور حول قضية سياسية عربية، ولكن في نهاية عام ١٩٧٩م انتقل المقال إلى الصفحات الداخلية، وحل مكانه باب إخباري بعنوان (العرب في العالم) ثم اتسع الباب بالتدريج حتى صار يحتل حوال عشر صفحات في بداية المجلة، ولم يعد قاصراً على الأخبار وإنما تضمن تحقيقات صحفية وتقارير صحفية وأحاديث صحفية تتابع نشاطات الجاليات العربية في خارج الوطن العربي، ثم يلي هذا الباب، باب آخر بعنوان (رسائل إلى المحرر) وهي تعنى بتقديم العديد من الخدمات الصحفية إلى القراء وخاصة عناوين وبرامج ومناهج وثفقات ومصاريف الدراسة بالجامعات الأوروبية والأمريكية التي تقبل الدارسين العرب، ثم يلي هذا الباب ترويسة المجلة، وبجانبها عمود بعنوان (بطاقة) وهو عبارة عن رسالة من المحرر إلى القراء، وهو عمود يركز غالباً على إبراز الجهد الذي يبذله محرري المجلة في التغطية الصحفية لأحداث الوطن العربي.

وتلتزم المجلة بأسلوب (التبويب المتخصص) في عرض موادها الصحفية، فتبدأ بالأخبار العربية تحت عنوان (من مشرق الوطن العربي إلى مغربه) وقد تغير هذا العنوان بعد ذلك إلى عنوان أصغر (مشرق ومغرب) ويلي الأخبار العربية مجموعة من التقارير والمقالات والتحقيقات الصحفية التي تعالج الشؤون العربية، وبعدها باب إخباري بعنوان (شرق وغرب) وهو يقتصر على الأحداث الدولية، ويتضمن مجموعة من التقارير التي تتناول الشؤون الدولية، ثم تتوالى العناوين المتخصصة لأبواب وصفحات المجلة، فهناك صفحة للإقتصاد، وللثقافة وللفنون وللتراث، وباب للكتب، وللسينما وللتليفزيون وباب للرياضة، ثم صفحة للطب، ثم عدة صفحات تحت عنوان (ألوان) يتضمن الكلمات المتقاطعة والبخت ومجموعة من المسابقات والألغاز،

وأخيراً الصفحة الأخيرة وبها مقال دائم يكتبه رئيس التحرير، أما غلاف المجلة، فلم يلتزم بأسلوب واحد، فأحياناً يقتصر على إبراز حدث واحد، وأحياناً أخرى يضم الغلاف إشارات لأكثر من موضوع داخل العدد، والواضح "أن الحدث وحده يتحكم بموضوع أو مواضيع الغلاف، فلا بأس أن تقفز قضايا متعددة إلى الواجهة إذا كانت مهمة وتفرض نفسها، ففي تعددية مواضيع الغلاف ديناميكية صحفية وتنوعاً في المواضيع لا بد أن تثير اهتمام القارىء وتجذبه إلى المجلة[٢٢]".

وتهتم (الوطن العربي) باستكتاب عدد كبير من الكتّاب والأدباء الصحفيين العرب بشكل عام، ومن أبرز من كتبوا في المجلة غادة السمان ونزار قباني ولطفي الخولي ومحمود درويش وأمير اسكندر وغالي شكري وشفيق الحوت وجيهان السادات التي ظلت فترة تكتب مقالاً أدبياً أو مقالاً نقدياً بشكل شبه منتظم.

وتهتم المجلة أيضاً بنشر مذكرات بعض السياسيين والقادة العرب الذين لعبوا أدواراً هامة في التاريخ العربي المعاصر، مثل نشرها لمذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وكذلك مذكرات السيد إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري الذي استقال قبيل زيارة الرئيس السادات للقدس، وهناك أيضاً مذكرات جمال عبد الناصر بخط يده، ومذكرات كمال جنبلاط، ويلاحظ اهتمام المجلة بإجراء العديد من الأحاديث الصحفية مع القادة العرب، حيث أجرت أول حديث صحفي مع الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيلا قبل الإفراج عنه[٢٣]، وأجرت أول حديث صحفي مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد عقب توليه السلطة في بلاده[٢٤]، كذلك أجرت حديثاً مع الإرهابي الدولي كارلوس[٢٥]، وأجرت العديد من الأحاديث الصحفية مع ياسر عرفات[٢٦]، وكذلك مع الأمير فهد قبل توليه حكم بلاده[٢٧].

ووجهت المجلة اهتماماً خاصاً بعقد الإتفاقات الصحفية مع دور الصحف العالمية ودور النشر الدولية لتبادل الخدمات الصحفية، ومن ذلك اتفاقها مع مجلة نيوزويك الأمريكية، وبموجبه "تحصل الوطن العربي على حقوق نشر المواضيع التي تختارها في ضوء خطها الإعلامي المميز من المجلة الأمريكية، وبموجب هذا الاتفاق تضع مجلة نيوزويك معلوماتها وأرشيفها بتصرف هيئة تحرير مجلة الوطن

العربي، كما اتفقا على نشر بعض المواضيع الدولية المهمة في وقت واحد[٢٨]".

كذلك تضمّن هذا الاتفاق "قيام بعثة من الصحفيين العاملين في الوطن العربي بالسفر إلى نيويورك في دورة تدريبية مكثفة في مؤسسة نيوزويك يطلعون خلالها على أحدث التقنيات التحريرية المعتمدة في الصحافة الأمريكية[٢٩]".

وقد اهتمت المجلة بالإشارة إلى أن "مؤسسة نيوزويك كانت قد وقعت في الماضي اتفاقاً شبيهاً مع صحيفة الأهرام المصرية، وقد ألغي هذا الاتفاق مؤخراً بعدما حصلت الوطن العربي على حق التفرد بمعلومات ووثائق نيوزويك الدولية في الصحافة العربية[٣٠]".

أما سياسة (الوطن العربي) ومواقفها السياسية والفكرية، فتشرحها العديد من مقالات صاحبها وليد أبو ظهر ورئيس تحريرها الدكتور نبيل المغربي، فرداً على التساؤلات التي حملتها بعض خطابات القراء حول سياسة المجلة وانتمائها السياسي يعلن وليد أبو ظهر: "أن المجلة ليست حزباً ولا تطمح لأن تكون نشرة حزبية، وبالتالي فهي تحرص على تقاليد المهنة الصحفية وهي نقل الوقائع كما تحدث لا كما نشتهي أويشتهي غيرنا، ومن ناحية أخرى فلنا مطلق الحق والحرية في تعليقات محررينا وكتّابنا على هذه الأحداث أو تلك التي وقعت، فكما أنه من حق القارىء أن نطلعه على الواقع كما هو، فمن حقنا أن نطلعه كذلك على رأينا في الواقع[٣١]".

وفي مجال شرح سياستها التحريرية، تعود مجلة الوطن العربي لتؤكد على لسان صاحبها وليد أبو ظهر، أنها ليست حكراً على اتجاه فكري أو سياسي معين إذ يقول: "نستطيع القول بأننا أفسحنا مجال الرأي لمختلف اجتهادات الفكر العربي المعاصر بأقلام كتّاب مختلف الإنتماءات السياسية والثقافية ومن مختلف الأقطار العربية بالإضافة إلى أننا نعتز بأننا المؤسسة الصحفية التي تجمع بين هيئة تحريرها إلى جانب اللبنانيين، السوريين والفلسطينيين والعراقيين والمغاربة، تربطهم أواصر العروبة الحقة ومحبة المهنة كعائلة واحدة، ومن ناحية أخرى فقد أفسحنا المجال في بريد القراء لمعظم الآراء التي تصلنا في حدود الحيز المتاح سواء كانت معنا أو اختلفت عنا[٣٢]".

كذلك تحدد المجلة موقفها من الأنظمة العربية بشكل عام فتؤكد: "أننا في الوطن العربي لا نعتبر أنفسنا على خصومة شخصية مع رئيس أو زعيم أو حاكم أو نظام، ولا ننطلق في ما نقوله ونكتبه - يشهد الله، من منطلق الحقد والكراهية والأنانية، كل ما نريد هو أن تكون لنا ولأي مواطن عربي عادي، الحرية في أن يقول مؤيداً أو معارضاً، دون خوف أو تردد، ودون أن يلقى تهديداً أو عقاباً. فحرية التعبير حق بديهي من حقوق المواطنين الأساسية، ولا بد من أن نقتنع تماماً حكاماً ومحكومين بأن مصير قضايانا القومية الكبرى وحلول مشاكلنا وأزماتنا الداخلية تتوقف كلها على تمتع المواطن بالحرية المسؤولة"[٣٣].

ثم تضيف المجلة:

"وفي وطن تغيب عن معظمه الحريات والمؤسسات الدستورية والتشريعية والنقابية الحقيقية المنبثقة عن إرادة الشعب، تصبح للصحافة المهاجرة رسالة تؤديها بالنيابة عن الصوت المكتوم هناك بإرادة القهر والتخويف والترويع، وإلا فإن الصحافة المهاجرة إلى لندن أو باريس تصبح مجرد نزهة ظريفة مسلية على ضفاف السين أو التايمز، مع الورق المصقول والملون، ومع النجوم والأفلاك وقراءة (بخت) الأنظمة بحياد سويسري حريص على أن لا يجرح أو يمس"[٣٤].

ولكن يلاحظ أن مجلة الوطن العربي كانت تدافع باستمرار عن النظام العراقي، وتتبنى كافة مواقفه وسياساته العربية والدولية، ومن هذا المنطلق يمكن فهم معارضة المجلة لمواقف وسياسات إيران وسوريا وليبيا، ولكن هذا الموقف تغير جذرياً عقب غزو العراق لدولة الكويت، حيث تحولت المجلة إلى صف الدول العربية المعارضة للغزو العراقي.

وبتحليل مضمون صفحات الرأي بمجلة الوطن العربي للتعرف على صورة الأنظمة العربية في المجلة، خلال الفترة التي تمتد منذ إصدار المجلة وحتى بداية الغزو العراقي للكويت (٢أغسطس ١٩٩٠م) نخرج بالنتائج التالية:

١- يلاحظ تبني مجلة (الوطن العربي) لمواقف النظام العراقي وسياساته المحلية والعربية والدولية، ويتضح ذلك من خلال سيادة السمات الإيجابية على صورة النظام العراقي في المجلة، حيث تبين الدراسة أن ٢٦٪ من المقالات التي

تعرضت للنظام العراقي تركز على سمة (منتصر) وذلك من خلال إبراز الإنتصارات العراقية على إيران، وهناك ١٨٪ من المقالات تركز على سمة (قومي) فالمجلة تؤكد على قومية النظام الحاكم في العراق، وهي في هذا المجال تصور الحرب العراقية الإيرانية باعتبارها حرباً بين القومية العربية والعنصرية الفارسية، وتؤكد أن العراق في هذه الحرب يقوم بدور قومي وهو حماية البوابة الشرقية للوطن العربي.

وتوجد نسبة ١٤٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (محب الإسلام) وذلك من خلال إبراز أن العراق رغم انتصاره على إيران إلا أنه يرفع شعار السلام ويعلن استعداده لإيقاف القتال وحل المشكلات بين البلدين بالطرق السلمية، وهناك ١٤٪ من مقالات المجلة تصور النظام العراقي باعتباره نظام (جماهيري) يتمتع بتأييد الشعب العراقي بأكمله، وتوجد نسبة ١٢٪ من المقالات تركز على السمة (النضالية) للنظام العراقي وتقدمه في صورة النظام المعادي للإستعمار بكافة أشكاله، أما سمة (مستقر) وكذلك سمة (متحرر) فقد بلغت نسبة كل منهما ٨٪ من مقالات المجلة، وقد ركزت السمة الأولى على الإستقرار السياسي للنظام العراقي رغم مرور عدة سنوات على الحرب وتقديمه للألوف من الشهداء، أما السمة الثانية، فقد أبرزت النظام العراقي كقائد لحركة التحرر العربية ضد الإستعمار، وركزت في هذا المجال على الدور المتميز للنظام العراقي بين دول العالم الثالث ودول عدم الإنحياز.

ويلاحظ بشكل عام تبني مجلة الوطن العربي لمواقف وسياسات النظام العراقي، وهي بذلك تعتبر امتداداً لسياسة جريدة (المحرر) التي كان يصدرها الناشر في بيروت قبل هجرته إلى باريس، ومما يؤكد ذلك أن المجلة كانت تفتح صفحاتها للمقالات السياسية والفكرية التي يكتبها كبار المسؤولين العراقيين أنفسهم لشرح سياسات النظام العراقي ومواقفه، مثال ذلك سلسلة المقالات التي كتبها طارق عزيز رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية عن النزاع العراقي الإيراني[٣٥].

٢- يلاحظ تركيز المجلة على السمات السلبية في صورة النظام الإيراني، حيث اتضح أن نسبة ٣٢٪ من مقالات المجلة تبرز النظام الإيراني كنظام (مهزوم) وأن ١٦٪ من نسبة المقالات تركز على سمة (عدواني) ، ١٤٪ تركز على سمة (متعصب) ، ٨٪ تبرز سمة (معزول جماهيرياً)، ٦٪ تبرز سمة (غير مستقر)، ٤٪ تبرز سمة (دكتاتوري) وأن نسبة ٤٪ تركز على سمة (اقتصاده ضعيف).

و"الوطن العربي" تعلن أن رفضها للنظام الإيراني موقف مبدئي إذ تؤكد "أننا من (المحرر)" في لبنان إلى "الوطن العربي" في باريس، كنا في طليعة الذين هاجموا نظام الشاه، وأن "الوطن العربي" بالذات كانت أول صحيفة عربية خصصت غلافها لهذا العنوان (ثورة المساجد تهز التاج الإيراني) وذلك قبل أن يصل آية الله الخميني إلى باريس لا إلى طهران، بعدة شهور، بالإضافة إلى أننا واكبنا الأحداث منذ إسقاط الشاه بعدة تحقيقات تعاطفت مع الشعب الإيراني.

وفي الوقت نفسه حددنا في افتتاحيات "الوطن العربي" ومنذ اليوم الأول لنجاح الشعب في إسقاط الشاه، موقفنا المبدئي تحت عنوان دال هو "نحن مسلمون، وعرب أيضاً". وإن الموقف الإيراني من الأمة العربية المسلمة، هو الذي سيحدد موقف العرب من إيران الجديدة، ولكن السلطة الإيرانية الجديدة هي التي فرقت بين المبادىء والحقائق العلمية فالإسلام الذي لا يحق لأحد أن يزايد به على العرب هو (الإسلام الواحد) وهذا الإسلام الواحد لا يقبل التصدير لأنه من نسيج حياة العرب والمسلمين وغيرهم من الأمم الأخرى المسلمة من قبل الخميني بأربعة عشر قرناً.

إن الشعب الإيراني العظيم أسقط الشاه فعلاً، لكن سلطته الجديدة لم تقم النظام البديل بعد، هناك سلطة بلا دولة ولا نظام ويستحيل على عاقل في الدنيا أن يؤيد الفوضى إلى ما لا نهاية وبغير حدود، وهذه الفوضى هي الستار الذي يخفي عن عيون المشاهدين ما يجري في كواليس المسرح الإيراني من صراع ضار على السلطة، ولكنه لا يخفى عن عيون الإيرانيين أنفسهم، أنه يغطي على المشاكل الداخلية المتفاقمة بلا حلول[٣٦]".

وتهاجم المجلة الكتّاب العرب والصحف العربية التي تقف على الحياد من الحرب العراقية الإيرانية، فتتساءل: هل يمكن للكاتب العربي، أي كاتب كان أن يتجاهل تماماً حدثاً خطيراً في أمته، فيكتب في أمور ثانوية أخرى، وكأن هذا الحدث غير موجود أصلاً أو موجود في رقعة بعيدة من بقاع العالم لا تعني العرب في شيء. ثم تجيب على التساؤل الذي طرحته فتقوم بتصنيف الكتّاب حسب مواقفهم من هذه الحرب إلى أربعة مواقف، فهناك أولاً: موقف الإلتزام القومي:

.. وهو موقف الأقلام الحرة الشريفة التي وجدت في معركة الجندي العراقي ضد الاحتلال، معركة الأمة كلها من أجل رفعة الإنسان العربي وإثبات تصميمه على انتزاع حقوقه الكاملة.

وهذا الموقف لا يمكن أن يكون منة، بل هو واجب قومي تفرضه أولى بديهيات الإلتزام بحقوق الإنسان العربي، قومياً وخلقياً، مهما تعددت المبررات الواهية التي يمكن أن يتسلح بها الطرف الآخر في تصديه لهذه الحقوق".

وهناك ثانياً موقف المعاداة الواضح لحقوق الإنسان العربي: وهو موقف كشف عنه بعض الكتّاب بسفور لم يكن يتوقعه حتى "أولياء الأمر" أنفسهم ممن يوجهون هذه الأقلام و"تطلعاتها" ... فالمزايدة في "التحسر على هذه الحرب وهدر الطاقات "والدعوة إلى" توفير الجهود كلها للحرب مع إسرائيل " والتشكيك بصورة أو أخرى في "مقدرة المقاتل العراقي وفي سير المعارك" تشكل عناوين هذا الموقف، وهي عناوين تلتقي كلها حول محور واحد: تشويه الأهداف الحقيقية للحرب، والإساءة إلى معنويات الأمة ... ذلك كله من أجل خدمة "الطرف الآخر" ومناصرته بأسلوب أو آخر.

وهناك ثالثاً موقف الإسترزاق:

"وهو امتداد للموقف السابق ... إذ يلتقيان حول الهدف النهائي، لكن الموقف السابق قد يكون "أذكى" في تعامله مع الحرب بأسلوب مقنع بعض الشيء إذ يسعى إلى التضليل والتمويه".

و"موقف الإسترزاق" هو "البروباجندا" العلنية .. فأصحابه هم أصوات النظام

الذي يرتزقون منه .. ويستفيدون من "الإمتيازات" التي قدمها لهم لاحتواء "حركة الفكر والثقافة" و "تدجينها" بالأسلوب المعهود وهذا ما حدث ويحدث، والأمور هنا لا تحتاج إلى مزيد من التفسير والتعليق.

و موقف الإسترزاق" أيضاً هو موقف "أقلام القبض الثوري" المعروضة على الدوام في "المزاد العلني" (على أونه ... على دوية) في "دكاكين بيروت الإعلامية" المستعدة أبداً لتغيير ثوبها ونقل بارودتها من كتف إلى أخرى، في اللحظة "الثورية" المناسبة. والأمور هنا أيضاً لا تحتاج إلى مزيد من التفسير والتعليق".

وهناك رابعاً موقف الصمت:

"... وهو موقف مجموعة من الكتّاب بعضها تقدمي، قومي الإلتزام والفكر أو عرف بذلك، تجاهلت الحرب تجاهلاً كاملاً، ففضلت أن تحلل "مناظرة ريجان كارتر" أو "تفاعلات أفغانستان" أو "طلاق كارولين وفيليب" أو "ارتفاع سعر الفائدة في أمريكا" ... على أن تعلق بكلمة واحدة على ما يجري في الجناح الشرقي من الوطن.

والمؤلم في هذا أن بعض أصحاب هذا الموقف كانوا إلى عهد قريب يحاضرون ويؤلفون وينظرون في القومية والتحرير وحقوق الإنسان والأخلاق ... إلخ .. فلما جاءت فرصة "الإختبار" الحقيقية تبخرت هذه الأقلام فجأة جبناً أو تردداً أو "حذراً" في انتظار نتائج الحرب.

٣- تحرص المجلة على إبراز السمات السلبية من صورة النظام السوري، فقد كشفت الدراسة أن نسبة ٢٠٪ من مقالات المجلة تصور النظام السوري باعتباره نظاماً مكروهاً من الشعب السوري ومعزول جماهيرياً سواء في الداخل أو في الخارج، أي في الوطن العربي، كذلك نسبة ٢٠٪ من المقالات تبرز النظام السوري باعتباره نظام (مهزوم)، وهناك ١٨٪ من مقالات الوطن العربي تصور النظام السوري كنظام (إقليمي) يعادي القضايا القومية والمصالح العربية، وهناك ١٢٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (دكتاتوري)،

١٢٪ تركز على سمة (عميل)، ١٠٪ تركز على سمة (استسلامي)، ٨٪ من المقالات تركز على سمة (غير مستقر) ويلاحظ أن مجلة الوطن العربي تحمل النظام السوري مسؤولية إيقاف جريدة (المحرر) وتدمير مطبعتها في بيروت.

كذلك فإن هذا الموقف المعادي للنظام السوري، يعبر أيضاً عن تبني المجلة لوجهات النظر العراقية، في النظام السوري، فهي قد اختارت الوقوف مع النظام العراقي في مواجهة النظام السوري، وإن كنا نرى أن الخلاف أعمق من ذلك، إذ تبنت المجلة مواقف جناح حزب البعث العراقي (القيادة القومية) في مواجهة جناح حزب البعث في سوريا.

٤- تعمل المجلة على إبراز السمات السلبية في صورة النظام الليبي، فهناك نسبة ٣٤٪ من مقالات الوطن العربي تركز على سمة (معزول جماهيرياً) وهناك نسبة ٢٢٪ من المقالات تركز على سمة (إرهابي) وأن ١٤٪ تبرز سمة (دكتاتوري) وأن ١٤٪ تبرز سمة (متخلف) وهناك نسبة ٨٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (بدائي).

وتكشف المجلة عن تطور موقفها من النظام الليبي فتذكر "أن بعض القراء اختلفوا معنا ذات يوم، وبدرجة عالية من العنف بشأن موقفنا من النظام الليبي، وكنا ننشر هذا النقد علناً في زاوية بريد القراء، وإنصافاً للحقائق أيضاً أقول أن عديداً من بيانات (المعارضة الليبية في الخارج) كانت تصلنا تؤيدنا حيناً وتنقد لهجتنا حيناً آخر وتطالبنا بموقف أكثر تشدداً".

ونقول أن الرسائل التي كانت تصلنا وتشجب هجومنا على النظام الليبي بدأت في التناقص لدرجة التوقف[٣٧].

وتتهم المجلة النظام الليبي بأنه يرفع شعارات براقة ويطبق عكسها تماماً:

"إن الشعارات أو (الحكي) كما نقول بلهجتنا، لا يسفر عنها غير العنتريات التي تستدرج بعضهم إلى مواقع عكس المبادىء"[٣٨].

وقد انقلب موقف المجلة تماماً بعد حرب الخليج، وبدون مقدمات، فاتخذت موقف التأييد للكويت ولدول التحالف، وأخذت تنتقد الموقف العراقي ثم أخذت تهاجمه بعنف، وبعد أن كانت تشيد بعبقرية صدام حسين، وتروج لزعامته

للعالم العربي، انقلبت عليه، وأخذت تتهمه بتمزيق العالم العربي، واضطهاد الشعب العراقي، وقد تغير موقفها بالتبعية من النظام السوري، والنظام الإيراني، كذلك فقد أخذت تنتقد النظام اليمني والسوداني والأردني بعد أن كانت تؤيدهم، كذلك أخذت تدافع عن الوجود السوري في لبنان بعد أن كانت تعارضه.

ثالثاً: مجلة "المستقبل"

المستقبل مجلة أسبوعية، صدرت في باريس في فبراير ١٩٧٧م عن الشركة العربية الفرنسية للنشر والطباعة برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك فرنسي.

وقد حملت الترويسة أسماء: نبيل خوري رئيساً للتحرير ومديراً مسؤولاً، وشكري نصر الله سكرتيراً للتحرير وعصمت شينور مديراً للإخراج وسيسيل الساك للإدارة وسامي صفير مديراً للإعلانات وهم جميعاً من الصحفيين اللبنانيين المهاجرين إلى باريس.

ومما يلفت النظر أن المجلة تكتب في الترويسة (تأسست في باريس عام ١٩١٦م) ويبدو أن المجلة تعتبر نفسها امتداداً لمجلة المستقبل التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في باريس في عام ١٩١٦م، ومما يؤكد هذه المقولة أن المجلة استحدثت في العدد (٢١١) الصادر في ٧ مارس ١٩٨١م باباً جديداً احتل صفحة كاملة بعنوان (المستقبل قبل ٦٥ عاماً) تتصدره صورة زنكوغرافية مصغرة لترويسة المستقبل القديمة، أما الصفحة نفسها فهي عبارة عن مقتطفات من الموضوعات والأخبار التي كانت تنشرها المجلة.

وقد قدمت المستقبل الباب الجديد بكلمة قالت فيها: "تبدأ المستقبل في نشر مقتطفات من أخبار وتعليقات (المستقبل) التي صدرت في آذار (مارس) عام ١٩١٦م، أي قبل ٦٥ عاماً، وإذ نعود اليوم إلى التاريخ ناشرين هذه المقتطفات من مقالات وأخبار (الجدة) الأنيقة التي استقطبت بعض كبار كتاب ذلك العصر، فإننا لا نتوخى من ذلك سوى الإفادة التاريخية والعلمية، فالتاريخ ليس مدعاة فخر أو اعتزاز لكنه في جميع الحالات نهر من الصبر والفوائد".[٣٩]

ومجلة المستقبل تصدر بالحجم المشابه لمجلتي التايم والنيوزويك الأمريكيتين، وتستخدم نفس مدرستهما في الإخراج الصحفي وترتيب الصفحات، وقد شارك في الكتابة بالمجلة عدد من كبار الكتاب والصحفيين العرب، ومن أبرزهم الكاتب المصري أحمد بهاء الدين الذي كان يحرر في المجلة مقالاً أسبوعياً على صفحتين

تحت عنوان ثابت (أيام لها تاريخ) وهو العنوان الذي سبق أن استخدمه أحمد بهاء الدين في بعض الصحف التي عمل بها في مصر.[٤٠]

ويلاحظ أن أحمد بهاء كان يحرص في مقالاته بمجلة المستقبل على عدم التعرض للقضايا والشؤون المصرية، حتى مصرع الرئيس أنور السادات في أكتوبر (١٩٨١م) وتكاد تنصرف أغلب مقالاته حتى هذا التاريخ إلى القضايا العربية والدولية، باستثناء عدة مقالات قليلة، كان أهمها مقالان كتبهما عن الإنفتاح الإقتصادي في مصر.[٤١]

ومن الكتاب العرب البارزين الذين شاركوا بالكتابة في مجلة المستقبل، الصحفي الفلسطيني ناصر الدين النشاشيبي، الذي كان يكتب مقالاً سياسياً أسبوعياً تحت عنوان ثابت بإسم (الماضي والحاضر والمستقبل) وقد غلب على هذه المقالات الهجوم الشديد على سياسة الرئيس المصري السابق أنور السادات وخاصة بعد زيارته للقدس ثم اتفاقه مع إسرائيل في كامب ديفيد، وكان النشاشيبي عنيفاً في هجومه وخاصة فيما يتعلق بشخص الرئيس السادات.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه النشاشيبي يهاجم مواقف القيادة المصرية، كان يدافع بحماس شديد عن السياسة السورية ونظام الرئيس حافظ الأسد، وأكبر دليل على ذلك تصديه للدفاع عن اتفاقية الصداقة التي وقعتها سوريا مع الإتحاد السوفييتي ومحاولته تبرير هذه الإتفاقية، مع ماهو معروف عن عداء النشاشيبي للشيوعية وللإتحاد السوفييتي، فقد كتب يقول:

"قبل أن يعارضها المتزمتون ويلعنها المحافظون ويهاجمها المتعصبون نبادر قائلين على الملأ كله.

نحن مع هذه المعاهدة.

لأننا نريد للدولة الكبرى التي أقامت إسرائيل ورعتها وأدخلتها الأمم المتحدة منذ ثلاثين سنة أن تعود اليوم وتتحمل مسؤوليتها وتواجه إسرائيل بالذات في معركة الغطرسة والتعصب والتوسع والعدوان.

نريد أن يعود الإتحاد السوفييتي ويشترك في الحل المطلوب العادل للقضية الفلسطينية بعد أن اشترك بكل قوة منذ ثلاثين سنة في خلق إسرائيل وفي مدها

بالمال والسلاح.

نريد أن نضع لموسكو ونخصص لها كرسياً كبيراً على مائدة أي مفاوضات داخل أي مؤتمر يعقد في المستقبل من أجل بحث قضية الشرق الأوسط لأننا نعتقد أن لا سلام قادراً على البقاء في المنطقة بدون مساهمة الإتحاد السوفييتي.

نريد أن تثبت موسكو نواياها تجاه العرب بأن تسند سورياً وتمدها بالسلاح وبالمساعدات ضد التهديدات الإسرائيلية وضد الإحتلال الإسرائيلي للجولان وضد الوجود الإسرائيلي في لبنان.

نحن مع هذه المعاهدة لأننا نريد للعرب بعض العطف وبعض الذكاء بحيث يحاول كل العرب المحافظون إستغلال أمريكا لمصلحة كل العرب ويحاول العرب الثوريون إستغلال السوفييت لمصلحة كل العرب فنجني بعض ما جنته قبلنا إسرائيل ونستفيد بعض ما كسبه قبلنا اليهود ونعوض عن خسائر الماضي المؤلمة.

نحن مع هذه المعاهدة بشرط أن يكون وجودها تهديداً لأعداء العرب لا تهديداً للعرب أنفسهم. وأن تعتني بأن تكون الجواب العملي على الرعاية الأمريكية لإسرائيل أكثر من عنايتها بأن تكون مصدر دعاية وتآمر ضد أي بلد عربي مجاور.

وبعد..

كان الجنرال ديغول يقول عام ١٩٦٣م: "إن المعاهدات عمرها كعمر الصبايا وعمر الورود".

وكان نابليون يقول عام ١٨٠٥م: "إن المعاهدات تبقى ما دامت تحتوي على عناصر المصلحة لأطرافها".

وهذه المعاهدة السورية – السوفييتية في نظرنا، مجرد خطوة سياسية عابرة قادرة أن تفيد سوريا وتفيد العرب في فترة مرحلية لا تؤثر فيها على حرية سوريا السياسية ولا على طابعها العربي القومي الصادق المعروف. فإذا ما استتبت الأمور وتحررت الجولان وعادت القدس لن يبقى بعدها من ضرورة لوجود أي تحالف دولة عربية مع أي دولة خارجية كبرى.

أليس هذا بالضبط هو التكتيك الصهيوني المعروف طيلة الخمسين سنة الماضية.

تعالوا نقرأ هذا المقال من أوله وتعالوا نقول لهذه المعاهدة الجديدة:

نحن نؤيدها بشرط أن تلغيها غداً"[٤٢]

وبعد فترة قصيرة من هذا المقال، نشب الخلاف السوري الأردني، والذي هدد باندلاع الحرب بين البلدين. فلم يستطيع النشاشيبي أن يوفق بين تعاطف المجلة مع النظام السوري، وبين مصالحه العائلية في الأردن، فتوقف عن الكتابة في المجلة نهائياً.

وقد شارك في تحرير مجلة المستقبل عدد كبير من أبرز المحررين الشبان في الصحافة اللبنانية مثل فؤاد مطر الذي كان يكتب تقريراً أسبوعياً بعنوان (الموقف العربي) ورياض نجيب الريس الذي يكتب تقريراً أسبوعياً آخر بعنوان (الفترة الحرجة) وسمير عطا الله الذي يحرر باب (الموقف الدولي) وإبراهيم سلامة الذي يحرر باب إخباري بعنوان (من الجمعة إلى الجمعة) وهو يحتوي على تقارير إخبارية عربية ودولية، وبول شاوول الذي يحرر باب (الثقافة) وزينات نصار التي تحرر باب (العالم إمرأة ورجل) والأديبة اللبنانية كوليت خوري التي تكتب باباً بعنوان (صفحة لي) وأخيراً ناصيف مجدلاني الذي يحرر باب (الرياضة).

وقد استطاع عدد من هؤلاء الصحفيين أن يتولى رئاسة تحرير بعض المجلات التي صدرت بعد ذلك في المهجر مثل عبد الكريم أبو النصر الذي تولى رئاسة تحرير مجلة (المجلة) التي تصدر في لندن، ثم تركها ليصدر بعد ذلك مجلة (الوسط) من لندن أيضاً، وفؤاد مطر، الذي رأس تحرير مجلة الإقتصاد العربي التي تصدر من لندن، ثم قام بعد ذلك بإصدار مجلة (التضامن) من لندن أيضاً، ورياض نجيب الريس الذي أصدر من لندن مجلة (الناقد) الشهرية.

أما سياسة المجلة، فقد لخصتها في إحدى افتتاحياتها حيث أكدت أن "لا معركة عربية إلا معركة فلسطين وكل ما تبقى معارك هامشية، إيمان مطلق بوحدة لبنان أرضاً وشعباً، التضامن العربي الكامل في مواجهة الصهيونية هو أقل المطلوب في غياب الوحدة، احترام العقل العربي والسعي إلى مجتمع أكثر انفتاحاً وأكثر ديموقراطية وأكثر حرية، ونحن (في المستقبل) كلنا قد وقعنا على هذه الشعارات ولذلك كانت أسرة"[٤٣]

والمجلة تؤكد منذ عددها الأول على كونها مجلة (مستقلة) فهي تذكر في

افتتاحية العدد الأول.

"إن مجلة المستقبل، مجلة مستقلة بمعنى عدم تمويلها من أي نظام عربي أو غير عربي، أنها تصدر نتيجة اتفاق وهذا نادراً، بين القدرة العربية الصحفية مع رأس المال العربي اللبناني".

وهي تستغل كل مناسبة لتأكيد هذا الإستقلال، وعندما انطلقت إشاعة بأن المجلة تحولت إلى ملكية خالصة لأحد الأنظمة العربية، سارعت المجلة بنفي ذلك مؤكدة استقلالها: "آخر إشاعة عن المستقبل أن أحد الأنظمة العربية قد اشترى جزءاً من أسهمها، ومنذ أن صدرت المستقبل وهي تلاحق بالإشاعات ولذلك لم نفاجأ بالإشاعة الجديدة، والمستقبل ليست للبيع، ولم تكن في وقت من الأوقات معروضة للبيع، ولن تكون، فرأسمال المستقبل الوحيد هو استقلالها، وفي اللحظة التي سيهدد هذا الإستقلال، فإنها تفضل أن تتوقف وهي (مستقلة) على أن تستمر وهي (مرتهنة) لأحد."[٤٤]

ثم تعلن المجلة:

"وحرصاً على هذا الإستقلال، بل إصراراً عليه فقد تم مساء الجمعة الماضي تنازل رأس المال العربي لصالح القدرة الصحفية العربية، فأصبحت المستقبل غير مرتبطة حتى بهذا الرباط".[٤٥]

والجدير بالإنتباه أن المجلة، لم تحاول أبداً أن تكشف عن هوية ما اسمته (رأس المال العربي) كذلك لم تكشف عن هوية (القدرة الصحفية العربية) وبذلك ظل لغز تمويل المجلة قائماً، وكذلك ظل إحساس المجلة بالإتهام قائماً، بدليل أنه رغم إعلان المجلة عن فك الإرتباط بين المجلة والرأسمال العربي، فإن التهم ظلت تلاحقها مما جعلها تستغل مناسبة إجراء مجلة (كامبين ميد إيست) حوار مع نبيل خوري رئيس تحرير المستقبل، فنقلت جانباً من هذا الحوار ونشرته تحت عنوان (لن نسمح لأحد بأن يملي علينا ما نكتب) وفيه يؤكد رئيس تحرير المستقبل بمناسبة مرور ثلاث سنوات على صدورها على الطابع "الإستقلالي للمجلة وأنها منذ العدد الأول لصدورها استطاعت رغم الصعوبات الهائلة أن تحافظ على هذه الإستقلالية، بل وأن تثبتها، وأن تثبت أنها السياسة الوحيدة البعيدة النظر".[٤٦]

وتساءل رئيس التحرير:

"هل كان تحقيق هذه الإستقلالية سهلاً .. لا على العكس لقد كان يبدو لنا في كثير من الأوقات مستحيلاً، خاصة في عاصفة التمزق التي يعيشها العالم العربي، ومع ذلك نجحنا، ومع ذلك سننجح، لأن المهم هو القرار، والقرار قرار الإستقلال، اتخذ قبل صدور المستقبل، ولو كان القرار غير ذلك لما صدرت،[٤٧] ثم تؤكد المجلة أن هجرتها إلى خارج الوطن إنما كان بحثاً عن الإستقلال، وإن اعترفت أن هذا الإستقلال مازال مهدداً بالصعوبات التي تضعها بعض الأنظمة العربية في وجه بعض الصحف المهاجرة.

"والصحافة التي هاجرت، ونحن منها، هرباً من الرقابة والضغط، تتعرض اليوم لأكثر من محنة، أقلها منعها من دخول أكثر من بلد عربي، وأكثرها التهديد بالعصا الغليظة التي تصل - عند اللزوم - إلى كل من تسول له نفسه بأن يخرج عن الصراط المستقيم معناه واضح، ولاحاجة لشرحه، ويختصر: بعدم النقد، أو التعرض، أو حتى الكلام عن أي نظام عربي مهما كانت عيوب أو مساوئ أو جرائم هذا النظام، وهذه الضغوط تزداد، بقدر ما تزداد محنة هذه الأمة، ومحنة الأمة هي في خلافاتها.

والخلاف العربي - العربي، في الأسابيع القليلة الماضية، لم يعد خلافاً صامتاً كما كان يحدث من قبل، بل انفجر كله دفعة واحدة، ووسيلته بل وسلاحه الوحيد هو: الإعلام .. والإعلام المستهدف، في هذه المرحلة هو نحن - أعوذ بالله من كلمة نحن - أي :الصحافة المهاجرة.

إستطعنا حتى الآن، ومنذ صدورنا في باريس، أن نرتفع فوق الخلافات العربية.

اليوم، مطلوب منا بصراحة أن ندخل في هذه الخلافات، بل أن نصبح جزءاً منها، وإلا ..."[٤٨]

ويلاحظ أن المجلة منذ صدورها وحتى نهاية عام ١٩٨١م كانت تتعاطف مع النظام السوري، وكان هذا التعاطف يظهر بصورة جلية في المقالات التي تنشرها لكبار المسؤولين السوريين مثال ذلك نشرها لمقال بقلم اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري.

وكذلك نشرها لبعض مقالات زعماء حزب البعث السوري، ولكن المجلة لم تتورط في تبني خلافات النظام السوري مع الأنظمة العربية الأخرى باستثناء مهاجمتها العنيفة لنظام الرئيس أنور السادات ولزيارة القدس ولاتفاقية كامب ديفيد، وهو الأمر الذي كانت تشاركها فيه غالبية الصحف العربية الهاجرة.

ومع نهاية عام ١٩٨١م بدأ تعاطف المجلة مع النظام السوري يضعف بالتدريج وقد ساعد على ذلك غياب نظام الرئيس أنور السادات في مصر، وبدأ عصر جديد في مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك، ولقد لعبت مجلة المستقبل من خلال الكاتب المصري أحمد بهاء الدين دوراً ملموساً في تقديم صورة متفائلة للنظام الجديد في مصر، مركزة على شخصية الرئيس حسني مبارك باعتباره أحد أبطال أكتوبر ١٩٧٣م وقائد الضربة الجوية الناجحة في هذه الحرب، كذلك ركزت على الوجه العربي لنظام حسني مبارك بالإضافة إلى توجهاته الديمقراطية.

وقد تم قطع آخر خيط يربط المجلة بالنظام السوري، عندما اتخذت موقفاً معارضاً للمنشقين على قيادة ياسر عرفات في منظمة فتح.

وقد توقفت مجلة (المستقبل) في نهاية الثمانينات بسبب الصعوبات المالية.

رابعاً: مجلة "النهار العربي والدولي"

صدر العدد الأول من مجلة النهار العربي والدولي يوم الإثنين ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩م بباريس، ويلاحظ أن ترويسة المجلة، تحمل رقم ١٢٩ وليس رقم ١، ذلك أن المجلة اعتبرت امتداداً للجريدة النصفية التي كانت تصدر بنفس الإسم (النهار العربي والدولي) والتي كانت تصدر من بيروت قبل ثلاث سنوات من ظهور المجلة.

ومجلة النهار العربي والدولي، مجلة أسبوعية سياسية، تصدر عن شركة النهار للمنشورات الدولية بباريس برأسمال قدره مليون فرنك فرنسي، وقد تضمنت ترويسة المجلة أسماء: غسان تويني كمؤسس، وجبران تويني كمدير عام ومروان حمادة وإلياس الديري لرئاسة التحرير، وأمين معلوف المدير المسؤول وراشد فايد سكرتيراً للتحرير وهنري أبى نادر مخرجاً فنياً، وهم جميعاً من اللبنانيين، ومن أسرة دار النهار البيروتية.

والجريدة تأخذ بأسلوب الصفحات المتخصصة فتبدأ صفحاتها بالشؤون اللبنانية، ثم الشؤون العربية، ويعدها الشؤون الدولية، ثم الشؤون الإقتصادية، ثم باب للثقافة، وبالمجلة باب بعنوان (ملف العدد) يتضمن عرضاً وافياً لأحد موضوعات الساعة، وقد كتب افتتاحية العدد الأول من المجلة غسان تويني[٩٩]، أما افتتاحيات الأعداد التالية، فكان يكتبها جبران تويني.

ويلاحظ أن الأعداد الأولى من مجلة النهار العربي والدولي قد أصابت القارىء بصدمة، بسبب إخراجها السيء وورقها الردئ، ولم تستطيع المجلة إلا أن تعترف بذلك إزاء رد الفعل الذي أحدثته المجلة بين القراء، فأعلنت أن الذين بعثوا برسائل إلى المجلة يقولون "إن المجلات العربية الأخرى الصادرة في الخارج ورقها أجود وطباعتها أنظف من النهار العربي والدولي لم يقولوا غير الحق[١٠٠]، ولكن سرعان ما تحسنت طباعة المجلة في الأعداد التالية.

ومما يلفت النظر كثرة مراسلي المجلة في العواصم العربية والدولية، وحرصها بالتالي على تقديم خدمة إخبارية وافية عن الأحداث العربية والدولية، وقيام

مراسليها بإجراء العديد من اللقاءات الصحفية مع الشخصيات البارزة في العالم العربي والدولي.

ويلاحظ أنه في حين تركز المجلة في موضوعاتها السياسية على الأحداث العربية، نجدها في المجالات الثقافية تكاد تقتصر على النشاطات الثقافية اللبنانية ولا تعطي اهتمام يذكر بالنشاطات الثقافية في العالم العربي.

أما سياسة المجلة، فتكشف عنها افتتاحياتها ونوعية موضوعاتها، ففي افتتاحية العدد الأول يؤكد غسان تويني "على استقلالية المجلة وحيادها تجاه النزاعات العربية[٥١]".

وقد انعكس هذا الحياد على موضوعات المجلة في شبه توازن دقيق، ففي الوقت الذي تنشر فيه حديثاً مع الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني السني، نراها تنشر حديثاً مع بيير الجميل الزعيم اللبناني الماروني[٥٢].

وفي الوقت الذي تنشر فيه لقاء مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، حرصت على إجراء لقاء آخر مع الرئيس السوري حافظ الأسد[٥٣].

الاستثناء الوحيد لسياسة الحياد التي اتبعتها المجلة تجاه النزاعات العربية، كان هجومها على اتفاقيات كامب ديفيد والنظام المصري في عصر الرئيس أنور السادات[٥٤].

وكذلك هجومها على الزعيم الليبي معمر القذافي[٥٥].

ويبدو أن غلبة الطابع اللبناني على المجلة، وعدم تطورها بما يتلائم مع الإصدار في أوروبا سواء في الشكل أو المضمون، بالإضافة إلى موقفها العربي المتحفظ، وولاءها الماروني الملحوظ، أفقد المجلة الكثير من النفوذ، وبالتالي القراء، فاضطرت إلى التوقف عن الصدور!

خامساً: مجلة "كل العرب"

في أول سبتمبر ١٩٨٢م صدرت بباريس مجلة (كل العرب) عن "المنشورات الشرقية برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك فرنسي ولا يوجد بترويسة المجلة سوى إسم واحد هو: ياسر هواري[٥٥] رئيس التحرير. وأطلقت المجلة على نفسها (مجلة الحدث والصورة) وهو الشعار الذي يجسد شخصية المجلة، باعتبارها مجلة إخبارية مصورة، وهو الأمر الذي لخصه ياسر هواري بأنه (أسلوب الصحافة المصورة) وهذا الأسلوب هو الذي: "يساير انتشار الوسائل السمعية البصرية، ويمكن أن يكون متمماً لها[٥٦]"، ويدعي ياسر هواري بأن هذا الأسلوب هو الأسلوب الصحفي الحديث، ولكن مجلة (كل العرب) إدراكاً منها بأن القارئ العربي لم يتعود بعد على هذا الأسلوب، فقد ارتأت التدرج في تطبيقه، إذ يقول: "وقد حاولنا أن نتدرج تصاعدياً إلى هذا الأسلوب المصور لإدراكنا بأنه قد يكون من الصعب الدخول في ذهن القارئ العربي بأسلوب صحفي مغاير كلياً لأسلوب اعتاده منذ ربع قرن، فكان لا بد من المرور بمرحلة انتقال، وإننا نسعى جاهدين عبرها لتثبيت معالم الصيغة الصحفية الجديدة[٥٧]".

وإسم المجلة (كل العرب) يشير إلى ناحية هامة في شخصية المجلة، وهي أنها مجلة عربية الإهتمامات، تقدم مادتها إلى القارئ العربي في جميع الدول العربية "منذ البدء حددنا هدفنا الأساسي والأوحد، وهو أن تكون مجلة-كل العرب- لكل العرب، وأن تكون محطة التقاء للمواطن العربي المنتشر في كل الديار العربية[٥٨]".

ويلاحظ أن المجلة، حرصت بتركيزها على الطابع العربي العام لشخصيتها، أن تفرق بينها وبين مجلة عربية أخرى مهاجرة تصدر في لندن وهي مجلة (المجلة)، فعلى حين تتوجه -كل العرب- إلى القارئ العربي الذي يعيش داخل أقطار الوطن العربي، نجد -المجلة- تتوجه إلى القارئ العربي الذي يعيش خارج أقطار الوطن العربي.

أما سياسة (كل العرب) فقد كشفت عنها منذ عددها الأول حين أعلنت: "أنها

مجلة عربية مستقلة، لن تقف مع عربي ضد آخر، ولكنها لهم جميعاً[٥٩]".

كذلك أكدت المجلة في أكثر من مرة أن هدفها هو "أن تكون منارة صغيرة تحاول عبر أسلوبها الموضوعي الإيجابي أن تضيء أمامه بشعاع الحقيقة معالم الطريق، إيماناً منا بقاعدة: "سر .. والناس يعرفون طريقهم ..".

وبالتدريج بدأت مجلة (كل العرب) تتجه إلى تأييد النظام العراقي، والدفاع عن مواقفه وسياساته.

وياسر الهواري رئيس تحرير المجلة، صحفي لبناني سبق له أن تولى رئاسة تحرير مجلة (الشبكة) الفنية عام ١٩٥٦م والتي تصدر عن دار الصياد في بيروت، وفي عام ١٩٥٩م تولى رئاسة تحرير مجلة (الأسبوع العربي) ثم أصدر في عام ١٩٧٢م مجلة (الديار) التي توقفت عام ١٩٧٦م بسبب الحرب الأهلية في لبنان، فانتقل إلى لندن وعمل مع سليم اللوزي في إصدار الحوادث من لندن، وفي عام ١٩٨٢م شارك في إصدار (كل العرب) وتولى رئاسة تحريرها، ولكنه اضطر لتركها في عام ١٩٨٧م بسبب تحول المجلة إلى الخط العراقي، ومنذ ذلك الوقت يصدر مجلة (عربيات) في باريس، وهي باللغة الفرنسية.

وقد تولى رئاسة تحرير (كل العرب) الدكتور سمير خوري، حيث أصبحت المجلة لسان حال النظام العراقي في العاصمة الفرنسية، وأخذت تستكتب الكتّاب والسياسيين العراقيين، وتتبنى سياسات النظام العراقي، وقد وصلت المجلة إلى حد الدعاية المباشرة للنظام العراقي ورموزه، فهي تكتب مثلاً في الإحتفال بذكرى سيطرة حزب البعث على السلطة في العراق فتقول: "إن تاريخاً مثل ١٧ تموز لا يمر مروراً عابراً، ففي الذكرى الحادية والعشرين لهذه الثورة المجيدة، يخاطب التاريخ الأمة في تموز، الثورة، والعيد والرمز، شعلة كما غذاها بالأمس بدمائه، فهو يغذيها اليوم بعطائه وإبداعه، فهو لم يبخل عبر تاريخه الطويل بتقديم ما هو غالٍ نفيس".

وفي نفس المناسبة تكيل المجلة المديح للرئيس العراقي صدام حسين ولشقيقه برزان التكريتي، وتقدم الأخير باعتباره أحد قادة الثورة العراقية فتقول: "في ذلك اليوم كان إلى جانب مهندس الثورة وقائدها، الرئيس صدام حسين، ثائر شاب كان

الأصغر في العمر والكبير في همة الثائرين والمتحمسين لحقيقة وخطورة وأهمية الحدث التاريخي الذي يقبل على الإشتراك في صنعه، كان برزان التكريتي، شقيق مهندس الثورة وقائدها إلى جانب شقيقه الكبير في السيطرة على آليات صنع الثورة، والأهم تحمل كامل قائمة المخاطر التي تترتب على اختراق وضع سلطوي قائم وفرض وضع ثوري يقوم محله، كان هذا الناتج الثوري في شخصية الثائر الصغير، حصيلة المدرسة التي مثلها صدام حسين في المثابرة النضالية لنضال البعث في العراق، لذلك كان الثائر برزان التكريتي، يؤكد وجوده في كل مرحلة مرت بها الثورة، ويعكس في كل ذلك المحافظة على الصيرورة التاريخية للثورة[٦٠].

وقد دفعت المجلة ثمن موقفها المؤيد للنظام العراقي فندما نشبت حرب الخليج، فقد أصدرت السلطات الفرنسية أمراً بغلق المجلة بسبب تأييدها للغزو العراقي لدولة الكويت.

سادساً: مجلة "الدستور"

أسس مجلة الدستور في لبنان خليل أبو جودة في عام ١٩٢٧م، وكانت أسبوعية سياسية وقد انتقلت ملكيتها إلى عدة أشخاص حتى انتهت قبيل الحرب الأهلية إلى الصحفي اللبناني علي بلوط، وعلى يده تحولت المجلة إلى تأييد النظام العراقي، وقد تعرضت في عام ١٩٧٤م إلى أزمة حادة عندما نشرت "وثائق مزورة على المملكة العربية السعودية والملك فيصل، فأمرت السلطات بحبس علي بلوط صاحب هذه المجلة حبساً احتياطياً وفي ٢٠ مايو ١٩٧٤م أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت حكمها على علي بلوط وعلى مديرها المسؤول فيصل السماك بحبسهما مدة ستة أشهر وبتغريمهما متضامنين مبلغ ٣٠ ألف ليرة للجهة المدعية، وقد اعتبرت المحكمة أن الوثائق التي نشرت في المجلة مزورة ومختلقة لأن المدعى عليه الأول لم يثبت مصدر هذه الوثائق، بل قال أنها وصلته بالبريد[٦١]".

وبعد دخول الجيش السوري إلى لبنان اضطرت المجلة للهجرة إلى لندن، حيث صدرت من جديد عن مؤسسة الدستور، وهي شركة بريطانية، ورأس تحريرها خلدون الشمعة، وضمت الترويسة بالإضافة إلى اسم رئيس التحرير، المدير العام وهو بريطاني الجنسية واسمه ريكفورد. .ج. لاد، أما المدير الفني فهو صابر كامل، واحتل علي قاسم بلوط منصب سكرتير التحرير، وفي عام ١٩٨٢م وضع إسم محمد عبد الجواد في منصب (المشرف السياسي) وشوقي ملاس كمشرف مالي وإداري، وبقي خلدون الشمعة رئيساً للتحرير، وكذلك صابر كامل كمدير فني وعلي بلوط كسكرتير للتحرير وريكفورد لاد كمدير إداري، وقد ارتبط هذا التغيير بحسم الصراع بين الجناحين اللذين كانا يتعاونان في إصدار المجلة، وهما فرع حزب البعث العراقي في السودان، ومجموعة الشريف الهندي أحد أقطاب المعارضة السودانية، وبعد وفاة الشريف الهندي، استبعد جناحه من المجلة، وتمت السيطرة على المجلة بالكامل لفرع حزب البعث العراقي بالسودان، ولعل ذلك هو السبب في أن تنفرد المجلة بوضع وظيفة (المشرف السياسي) في ترويسة المجلة.

ويمكن أن نتعرف على سياسة المجلة بملاحظة تركيزها الدائم على قضيتين اثنتين سيطرتا على اهتمامات المجلة:

القضية الأولى: تبني سياسات النظام العراقي والدفاع عن مواقفه، والهجوم على معارضيه، فالمجلة تتبنى الموقف العراقي من الحرب مع إيران، وتهاجم باستمرار النظام الخميني في إيران، وهي تحرص على إجراء الأحاديث الصحفية مع القادة العراقيين[٢٣] وتنشر باستمرار بيانات فروع حزب البعث العراقي في المناسبات المختلفة مثل الإحتفال بثورة فبراير التي قادها حزب البعث لإنهاء حكم عبدالكريم قاسم[٢٤] وتحرص المجلة أيضاً على متابعة أنباء الحرب العراقية الإيرانية، وتشيد بانتصارات الجيش العراقي[٢٥] والمجلة أيضاً دائمة التحدث عن شعبية الرئيس صدام حسين، ومدى حب الشعب العراقي له[٢٦].

القضية الثانية: الدفاع عن مواقف وسياسات فرع حزب البعث العراقي في السودان وذلك عن طريق نشر بيانات الحزب[٢٧]، وكذلك بالهجوم على نظام الرئيس جعفر نميري وسياساته الداخلية والعربية والدولية[٢٨].

ويلاحظ أن غلبة القضايا الفكرية على موضوعات المجلة انعكست على المستوى التحريري والفني في المجلة، فتميز بالضعف، ويرجع ذلك إلى سيطرة الطابع الدعائي على مقالات المجلة وموضوعاتها، بالإضافة إلى خلو المجلة من كادر دائم من المحررين المتخصصين أو من الكتّاب المعروفين، باستثناء الإستعانة بقلة من الأسماء مثل: عبد السلام العجيلي والشاعر عبد الوهاب البياتي، والإثنان تنتمي كتاباتهما في المجلة إلى الأدب أكثر من الصحافة، وقد استعانت المجلة لفترة قصيرة بالرسام المصري جورج البهجوري الذي كان يرسم لها صفحتين بالكاريكاتير، ولكنه لم يستمر في العمل لأكثر من عشرة أعداد.

ويلاحظ أن أغلب موضوعات ومقالات وتقارير المجلة بدون توقيع، وهو ما يثير الشك في كون هذه المواد الصحفية تفرض على المجلة من خارجها، أي من الجهة أو النظام الذي يمولها.

ومما يثير التساؤل أن المجلة مصابة بفقر دم شديد في الصفحات الإعلانية فلم

تزد عدد الإعلانات بها عن صفحتين فقط في كل عدد، والإعلان الأول عن الطيران العراقي، والإعلان الثاني عن المطبوعات العراقية، وهو الأمر الذي يشير إلى هوية المجلة.

وقد تنبهت المجلة، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في نهاية عام ١٩٨٥م إلى هذه الظاهرة، فبدأت في نشر العديد من الصفحات الإعلانية التسويقية، وإن جاءت معظم هذه الإعلانات من السوق العراقي ..

ويبدو أن رأينا في المجلة لم يعجب المسؤولين عنها، فنشرت أكثر من مقال ولمدة ستة أعداد متتالية للهجوم على الكتاب ومؤلفه، دون أن تهتم بمناقشة مضمونه بطريقة موضوعية، وإن جاء نشرها للإعلانات التسويقية إعترافاً منها بسلامة وجهة نظرنا.

وقد ظلت المجلة على تأييدها للنظام العراقي وسياساته حتى حرب الخليج، فوقفت بجانب النظام العراقي وأيدت غزوه للكويت وهاجمت الدول العربية الرافضة للغزو والمطالبة بالإنسحاب العراقي، ثم ما لبثت المجلة أن توقفت عن الصدور، بسبب توقف التمويل العراقي بعد بدء غارات طيران الحلفاء على العراق في منتصف يناير ١٩٩١م [٦٩].

سابعاً: مجلة "الحوادث"

بدأت مجلة (الحوادث) كجريدة صغيرة في مدينة طرابلس، عاصمة الشمال اللبناني عام ١٩١١م وكان يملكها لطف الله خلاط، ثم انتقلت ملكيتها في عام ١٩٥٦م إلى سليم اللوزي، والذي تولى رئاسة تحريرها في نفس الوقت[٧٠].

وسليم اللوزي لبناني من مواليد طرابلس، عمل في بداية حياته بقسم المنوعات بإذاعة الشرق الأدنى، ثم تركها للعمل بمجلة روز اليوسف المصرية في عام ١٩٤٥م، واستمر بها حتى عام ١٩٥٢م عندما عاد إلى لبنان، ليعمل في مجلة الصياد، ثم عاد مرة أخرى إلى القاهرة، وعمل بدار الهلال ونشر العديد من التحقيقات الصحفية في مجلة المصور، ثم رجع مرة أخرى إلى لبنان، حيث اشترى مجلة الحوادث، وظل يصدرها من بيروت حتى اضطر أن يهاجر بها إلى لندن في عام ١٩٧٨م بعد تعرض المجلة للعديد من الإعتداءات المسلحة، وفي فبراير ١٩٨٠م اختطفه مسلحون مجهولون وهو في طريقه إلى مطار بيروت مغادراً لبنان بعد أن حضر جنازة أمه، وبعد تسعة أيام من اختطافه وجد مقتولاً وبجثته آثار تعذيب شديد، وبذلك يكون قد أصدر حتى يوم مصرعه (١٢١٧)عدداً من الحوادث وهو رئيساً لتحريرها[٧١].

والحوادث المهاجرة تصدر في لندن عن شركة (الحوادث انترناشيونال) وهي شركة مساهمة لبنانية سويسرية، وقد حملت الترويسة اسم سليم اللوزي باعتباره المدير العام ورئيس التحرير، وبعده تولت رئاسة التحرير زوجته (أمية اللوزي) وهي لبنانية، كانت تعمل بالصحافة قبل زواجها من سليم اللوزي، ولم يطرأ على الحوادث تغير كبير بعد هجرتها إلى لندن، فقد احتفظت بحجمها الذي كانت تصدر به في بيروت، كذلك ظلت تتبع أسلوب الصفحات المتخصصة في تركيب موضوعاتها، فهي تبدأ بالإفتتاحية التي تنشر تحت عنوان ثابت (مقال الأسبوع) وبتوقيع (الحوادث) ثم باب لقطات لبنانية، بالإضافة إلى الأخبار اللبنانية، ثم لقطات عربية ثم لقطات دولية، ثم تعود لتتبع نفس الترتيب في نشر تقاريرها

الصحفية، فتبدأ بباب حوادث لبنانية، ثم حوادث عربية ثم حوادث دولية، ثم حوادث اقتصادية وهكذا.

وفي الجزء الأخير من المجلة تتبع المجلة أيضاً الأسلوب المتخصص، فتبدأ بصفحة (شعر) ثم (كتب) و (علوم) و (طب) و (أمراض) و (معارض) و (نسوان) و (أطفال) و (تلفزيون) و (غناء) ثم باب (أخبار المجتمع) الذي اختارت له اسم (ناس وحوادث) وأخيراً باب (استراحة المحارب) وهو أقرب إلى الخواطر أو اليوميات التي يتبادل كتابتها محرري المجلة كل أسبوع.

والمدخل الطبيعي للتعرف على سياسة المجلة، هو معرفة سبب هجرتها من بيروت إلى لندن، وقد عالجت المجلة هذه القضية أكثر من مرة، فهي تذكر أن سبب هجرتها: "وجود حرب في لبنان، ووجود قوات ردع وميليشيات ومنظمات تتعامل بالسلاح لا بالحوار، مما جعل الصحافة اللبنانية لم تعد كما كانت قادرة على أن تقول كلمتها بالحرية التي كانت لها[٧٢]".

وتشير المجلة إلى أن "النكسة التي عرفتها الصحافة اللبنانية سبق أن عرفتها صحافة مصر، فمجرد صدور شائعة عنها أنها أصبحت تابعة لنظام عبد الناصر قتلتها وألغت إعلاناتها وجعلتها فاقدة التأثير خارج مصر وفي بعض الحالات داخلها أيضاً".

وتعترف المجلة بأن "ميزة الصحف المهاجرة أنها تظهر أمام القراء بأنها لا تتأثر بضغوط فلسطينية أو سورية أو مارونية أو رقابة لم يعد يمارسها الأمن العام، لذلك يقبل الناس على صحافة المهجر".

ولكن المجلة تستدرك ما سبق مؤكدة أن الصحافة المهاجرة ليست جميعها هاجرت بحثاً عن الحرية أو دفاعاً عن مبدأ، أو بحثاً عن استقلال الموقف، ذلك أنه "ما أكثر ما فيها من النقص والضعف بل الغش، فرائحة المال والنفط والصفقات تزكم الأنوف في باريس ولندن، ويقال أنها ستنتقل وتفرخ قريباً في واشنطن ونيويورك".

وتحكي المجلة قصة "الملياردير النفطي الذي وضع أمام سليم اللوزي شيكاً بمبلغ خمسة ملايين دولار ثمن الحوادث، وعقداً لمدة عشر سنوات بمرتب شهري

قدره عشرة آلاف جنية، فقال له سليم اللوزي وهو يغمض عينيه عن رؤية الشيك وكأنه يبعد كأس التجربة عن شفتيه: ماذا سأفعل بهذا المال. سوف يختلف أولادي من بعدي على طريقة إنفاقه لأنه جاءهم بدون أي جهد، إن ما نريده من الحوادث هو تحويل هذه المجلة إلى مؤسسة لا نبيعها لمن يدفع أكثر[٧٣]".

وتؤكد المجلة أن بصمات الأنظمة العربية تظهر على العديد من الصحف العربية الصادرة في لندن وباريس، ثم تحدد موقفها من الأنظمة العربية؛ قائلة: "لقد سألنا أحد الزملاء الذين التحقوا بنا أخيراً: ما هو موقف الحوادث من الأنظمة العربية، هل نحن مع اليمين أم مع اليسار، أم مع الوسط؟

قلنا: نحن صحفيون أولاً وأخيراً وبالتالي فنحن مع النظام الذي يعترف للصحافة بدورها في الميدان الإعلامي، أما النظام الذي لا يعترف بأي دور للإعلام المستقل، ولا يقبل إلا صحافة القارئ الواحد، ويريد احتكار عقول الجماهير، وهو احتكار فاشل بالإضافة إلى أنه مزيف، فهو نظام لا يمكن تصنيفه لا يميناً ولا يساراً ولا وسطاً، وكما قال أبو عمار في خطبة له: ليس وطنياً ولا قومياً ولا تقدمياً من يحاول أن ينال من منظمة التحرير الفلسطينية، نقول نحن في الحوادث: ليس وطنياً ولا تحررياً من لا يعترف بدور الصحافة المستقلة[٧٤]".

ويلاحظ أن الحوادث المهاجرة تركز دائماً على اعتبار نفسها مجلة (مستقلة) وأن هذا الإستقلال هو ما يميزها عن غيرها من الصحف العربية المهاجرة، ثم هي تعتبر نفسها أيضاً صحيفة (ليبرالية) تؤمن بالتعدد وبالحوار الديموقراطي بين كل القوى السياسية في الوطن العربي و(الإستقلال) و (الليبرالية) هما الدعامتان اللتان تقوم عليهما سياسة الحوادث المهاجرة، وتدعي المجلة أن اعتمادها للمبدأ الليبرالي لا يقتصر فقط على مواقفها السياسية، وإنما هو أسلوب العمل المعتمد داخل المجلة نفسها، وذلك عن طريق تكريس ديموقراطية الإنتخاب داخل هيئة التحرير، فقبل وفاة سليم اللوزي بفترة قصيرة، تم الإتفاق على توزيع المسؤوليات داخل المجلة عن طريق الإنتخاب، وتدعي المجلة أن ذلك من شأنه أن يحقق الأهداف التالية:

أولاً: تقع الحوادث في صف المواجهة الأول دفاعاً عن الديموقراطية والحريات

العامة في العالم العربي، فلابد إذن أن يتمتع محرروها بديموقراطية داخلية تتجلى على صعيدين: الأول صعيد الشورى في تحديد المواضيع التي ينبغي معالجتها، وذلك من خلال النقاشات العميقة والشاملة التي تجري داخل كل قسم مختص وأثناء اجتماعات التحرير الدورية، والثاني على صعيد اختيار رئيس التحرير ونوابه ومسؤولي الأقسام عبر الإقتراع السري المباشر من قبل جهاز التحرير الذي يضم كافة محرري الحوادث.

ثانياً: تغيير الدم باستمرار في مواقع المسؤولية، بحيث تزداد التجربة غنى وتنويعاً.

ثالثاً: فتح المجالات أمام الكفاءات لكي تواجه تحدي المسؤولية، وتعزز قدراتها واختصاصها، إضافة إلى تكريس مبدأ تواصل الأجيال وتعاونها وليس تصارعها بحيث يجدد المخضرمون شبابهم ويشعر الجدد بدقة المسؤولية[٧٥].

وقد ادعت الحوادث المهاجرة أنها ثاني صحيفة في العالم تعتمد ذلك النظام الديموقراطي في تنظيم العمل بها بعد جريدة (ليموند) الفرنسية.

ولقد خاضت الحوادث المهاجرة في حياة سليم اللوزي معارك متعددة مع عدد من الأنظمة العربية، وكان أبرزها ثلاثة معارك، الأولى مع الرئيس أنور السادات في مصر، والثانية مع الزعيم الليبي معمر القذافي، والثالثة مع الرئيس الأسد في سوريا، وقد دفع اللوزي حياته ثمناً لتلك المعارك!

وقد بدأت معركة الحوادث المهاجرة مع الرئيس أنور السادات، منذ أن أعلن عن رحلته إلى القدس، ثم تطور الخلاف بين الحوادث والرئيس السادات بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ويلاحظ أن الحوادث كانت أقل الصحف العربية المهاجرة حدة في الهجوم على الرئيس السادات، ويعود ذلك إلى علاقة الصداقة التي كانت تربط بين اللوزي والرئيس السادات منذ فترة مبكرة من شبابهما، فقد تزاملا في العمل بمجلة روز اليوسف قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ومما يدل على أن الخلاف بين الحوادث والرئيس المصري لم يصل إلى حد الخصام أو القطيعة، أن سليم اللوزي زار مصر قبل مصرعه بأقل من شهر، وأجرى حديثاً مطولاً مع

الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت، وقد احتلت صورته غلاف العدد الصادر من الحوادث في فبراير ١٩٨٠م، واحتل الحوارمعه أربع صفحات كاملة من المجلة، وقد اشتكى سليم اللوزي من رفض الرئيس السادات مقابلته أثناء زيارته للقاهرة وقال: "تمنيت لو كان لدى الرئيس السادات متسع من الوقت، ولا أقول وساعة في الصدر لا ستقبالي خلال الأسبوع الذي قضيته في القاهرة[٧٦]".

وانتقد اللوزي مهاجمة الرئيس السادات للزعماء العرب، حيث كتب تحت عنوان: يارب .. لماذا هذه العصبية الزائدة. وقال: إن خطاباً آخر[٧٧] من هذا العيار الذي بلغه الرئيس المؤمن سيجعل حياة أي عربي يتواجد في مصر مهددة بالخطر، ففي الوقت الذي يحرص معظم المسؤولين العرب -إذا لم أقل كلهم- على التفريق بين خصومتهم لسياسة الرئيس السادات وبين حرصهم على روابط الأخوة مع المصريين، نرى السادات غير حريص على مثل هذا التفريق، فهو يضع الشعوب والحكومات في سلة واحدة ليقول عنهم أنهم (يكرهون شعب مصر بالرغم مما لمصر من فضل على كل شعب منهم، وهم يحقدون على قوة مصر ومكانة مصر وشعب مصر ويسعون إلى تجويع المصريين بالرغم من أن مصر أطعمتهم وعلمتهم ولا تزال تعلمهم، وأن ما يفعله العرب ضد مصر يخرج الإنسان عن كل صبر وكل احتمال)، إلى آخر تلك الكلمات والعبارات الجارحة بدون أية فائدة ولا داعي، لقد كان في استطاعة الرئيس السادات أن يقول كل ما قاله في خطابه بمجلس الأمة ولكن بأسلوب أكرم ولغة أعلى، وهو الكاتب الأديب الذي لا تعصى عليه كلمة أو تعبير أو تورية[٧٨].

ويعد مصرع سليم اللوزي بقليل، جاء ذكره على لسان الرئيس السادات في لقاء له مع عدد من الصحفيين، فأدان الجناة ولكنه أعلن رفضه لسلوك اللوزي وقال عنه: "مامعناه أنه كان يأكل على جميع الموائد وأن كلمته لم تكن لوجه الحقيقة وأنما لمصلحة من يدفع أكثر".

وتعليقاً على حديث الرئيس السادات نشرت الحوادث خطاباً مفتوحاً إلى الرئيس السادات بقلم زوجته أمية اللوزي بعنوان (سامحني يا سيادة الرئيس) فيه عتاب للرئيس على ما ذكره في حق اللوزي وننشر نص الخطاب لأنه يلقي الضوء

على طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين مجلة الحوادث وبين النظام المصري سواء في عصر الرئيس أنور السادات أو في عصر سلفه الرئيس جمال عبد الناصر.

قالت أمية اللوزي موجهة خطابها إلى الرئيس السادات:

سامحني يا سيادة الرئيس

عندما غادرت لندن في أواخر الشهر الماضي للعلاج في مستشفى "نيوستن"، لاحظت أن مودعيني من أسرة الحوادث يخبئون شيئاً في عيونهم، وظننت أنهم لا يريدون إزعاجي بأخبار لبنان أو بعض مشاكل المجلة، إشفاقاً منهم لما تكبدته خلال العام القاسي الذي حملت فيه مسؤولية الإستمرار، وخوفاً من أن ألغي وأوقف العلاج وأعود ببناتي اللواتي اصطحبتهن معي تنفيذاً لوعد كان المرحوم والدهن قد وعدهن به وهو مشاهدة "ديزني وورلد".

ولم أحاول أن أسأل ماذا يكتمون. فقد كانت نصيحة الجميع، هي ضرورة أن أعطي نفسي شهراً انقطع فيه عن مشاكل المجلة ..

وعندما أنهيت المرحلة الأولى من العلاج وعدت لأجد في انتظاري خبراً لا يقل قسوة ومرارة وظلماً عن فجيعتي يوم مصرع زوجي ووالد أطفالي، وجدت على مكتبي قصاصة من صحيفة مصرية تحمل فقرات من خطاب الرئيس محمد أنور السادات، تعرض فيه، بل اسمح لنفسي بالقول تجنى فيه على صديقه وزميله في العمل والسكن، وأخلص المخلصين لمصر وشعب مصر وصحافة مصر زوجي سليم اللوزي صاحب الحوادث.

لم أصدق عيني، لم أصدق أن الرئيس، رئيس مصر، كبير العائلة، الذي رفع شعار "العيب" يمكن أن يقول ذلك عن سليم اللوزي، وقد أصبح في رحمة الله لا يملك رداً، وسألت نفسي هل يمكن أن أسكت لمجرد أنني لست كاتبة. هل يمكن أن تستباح ذكرى سليم اللوزي لأن قلمه أو سيفه قد غاب عن الساحة. هل يعقل أن يكون قائل هذا الكلام عن سليم اللوزي، هو نفسه الذي كتب لي والسيدة حرمه برقية التعزية الرقيقة التي تلقيتها عقب مصرعه. هل صحيح أن ذلك الذي أسف واستنكر استخدام "الأسيد" في كي جسد سليم اللوزي، يقبل أن يغرق إسم وتاريخ

وشرف سليم اللوزي وأسرته في أبشع أنواع "الأسيد" ... أليس تعذيب الموتى أشد مرارة وأدعى للإستنكار".

سيادة الرئيس.

لن أذكرك بالسنوات التي عشتها مع سليم اللوزي في غرفة واحدة يشاركك فيها أفكارك وأحلامك من أجل مصر والعرب، ساعات معاناتك وساعة صحوك وصفوك ومرحك.

لن أذكرك بتعاونكما في صحافة مصر، ولا كيف غادر سليم مصر حباً في مصر، لن أقول لك أن تهمة "القبض" الوحيدة التي لاحقت سليم اللوزي، طوال حياته كانت تهمة القبض من مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

لن أذكرك بعرضك الكريم بعد أحداث لبنان بأن تنتقل "الحوادث" إلى مصر نفس العرض الذي تقدم به الأصدقاء في أي من بلد عربي، لولا أن سليم لم يكن يقبل أن يعرض "الحوادث" لأية شبهة ولو من نسج الخيال بالإرتباط بنظام ما.

لن أذكرك بأن سليم اللوزي كان أقرب صحفي إليك، وكنت تصارحه كلما أردت أن يصل صوتك إلى العالم العربي، وأنك منذ توليت يا سيادة الرئيس إلى أن سافرت إلى القدس، أعطيته من الأحاديث واختصصته بعدد من المقابلات يفوق ما أعطيته للصحافة المصرية مجتمعة .. وكان من أهدافك الدائمة أن تجد يوماً في مصر مجلة كالحوادث، فإن جاء يوم تقول فيه عن سليم اللوزي "هذه الأشكال" فاسمح لي وكلي أسى وأسف، أن أستشهد بالقول المأثور "إن الطيور على أشكالها تقع".

سليم اللوزي آمن دائماً، وتعرض لكل أنواع المخاطر بسبب إيمانه بأن مصر هي حقاً بلد متحضر بلد القيم وكرامة الإنسان .. وليس من القيم والكرامة أن تنسى لسليم اللوزي مواقفه بل إن أبرز القيم التي أختص بها الإنسان المتحضر هي الوفاء، وخاصة للشهيد. وسليم اللوزي، كتب بإيجابية عن حركتك التصحيحية في الأسبوع الأول من آيار ١٩٧١م ولم يكن هناك في العالم العربي كله ولا في مصر من يراهن على نجاحك، لأن سليم اللوزي لم يكن يقامر ولا يجري حسابات

الدفاتر، بل يتبع ما يؤمن بأنه مصلحة الأمة العربية ومصلحة مصر قلب الأمة العربية، مهما حدث .. وهذا ما جعل ثمنه غالياً "شويتين" وليس "شوية" يا سيادة الرئيس بل أغلى مما تستطيع جهة أو دولة أن تدفعه ..

سليم اللوزي هو الذي وقف يدافع عن مصر وتاريخ مصر وشعب مصر وصحافة مصر وفناني مصر، عندما هبت العاصفة "كامب ديفيد" .. وهو الذي تشبث بحقك في أن تقول وجهة نظرك ورفض أن يكون السباب والإتهامات أسلوب الحوار والنقد معك، وهذا هو سر توجهه للقاهرة، بعد مقابلته في السعودية، وليس رأساً كما قلت في خطابك يا سيادة الرئيس ليطلب مقابلتك رغم أنه -كما تعرف- لم تكن مقابلة المسؤول المصري في هذا الوقت سبقاً صحفياً، بل مخاطرة أشرت إليها أنت عندما ربطت بين سفره من مصر ومصرعه، والملايين التي قلت أنها دفعت لقتله، وإنما أراد أن يعطيك الفرصة لتشرح فيها وجهة نظرك، أراد إبقاء حالة الحوار معك باعتبارك رئيس مصر حتى لا تقع القطيعة بين مصر والأمة العربية.

وأحب بهذه المناسبة أن أسألك: متى كان سليم اللوزي يكتب ما يملى عليه. أو يحرف ما تقوله إرضاءاً لجهة أخرى. هل حرّف يوماً حديثاً لك. بل هل غيّر حرفاً في حديث رئيس وزرائك. وهل هناك فرق بين موقفك السياسي وموقف رئيس وزرائك حتى تفترض أنه كان سيغير حديثك أنت بينما يلتزم بأمانة النشر مع رئيس وزرائك.

هناك فرق بين ظنك عن مقابلة لم تجر وحديث لم يتم، وبين "حقيقة" نشره بالكامل حديث رئيس وزرائك أو آخر حديث صحفي له كما قلت أنت. وإن بعض الظن إثم، وما يتبعون إلا الظن، وما يغني الظن عن الحق.

سيادة الرئيس،

لقد توليت حكم مصر عشر سنوات، فإن كان لديك وثيقة أو حتى مجرد إدعاء بصرف مبلغ لسليم اللوزي أو "الحوادث" فأرجوك أن تعلنه. بل لو كانت هناك جهة قضائية يمكن أن تتقاضى أمامها، لطلبت إلزامك بتقديم هذه المعلومات.

ولكن إذا غاب القضاء العادل في الأرض فهو لن يغيب في السماء. وكما قيل لا

يذهب العرف بين الله والناس، وسليم اللوزي في دار الحق، ولن يقبل الله ولا الشعب المصري أن يساء إلى أرملته وبناته اليتامى ممن كان لا يناديه إلا بلقب الصديق.

وسامحني يا سيادة الرئيس فما يمكنني السكوت، وليغفر لي القراء اقتحامي مجال الكتابة، فقد شعرت بأنه من "العيب" أن أسكت على "العيب"(٧٩).

أمية اللوزي

أما خلاف الحوادث المهاجرة مع النظام الليبي فقد جرى حول قضايا كثيرة، اختلفت فيها المجلة مع آراء واجتهادات الزعيم الليبي معمر القذافي، وقد بلغ الخلاف قمته قبيل اختطاف اللوزي بأسبوع واحد، حيث احتل الزعيم الليبي غلاف العدد الصادر من الحوادث في ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٠م وتحت الصورة نشرت مانشيت يقول (العقدة والعقيد) أما الموضوع، فقد قدمته المجلة بالحديث عن شخصية الزعيم الليبي قائلة "مهما قيل في العقيد القذافي من مساوئ وعيوب وصفات مثيرة أومحيرة فإن أحداً لا يستطيع إلا أن يذكر أنه قادر باستمرار على فرض نفسه على الأخبار، وجذب الأضواء إليه وإثارة وسائل الإعلام، وبالتالي إثارة الجدل بين الناس.

وقد اخترنا أن يكون القذافي هو غلاف هذا العدد، أو على الأصح فرض القذافي نفسه على غلافنا، كما فرض نفسه على أغلفة (لوبوان) و (الإكسبريس)، و(ديمان لافريك) فالقذافي هو فارس إعلامي لا يشق له غبار ولا يهم أن نطرح السؤال العربي التقليدي: لمصلحة من يتم ذلك"[٨٠].

أما معركة الحوادث المهاجرة مع النظام السوري فقد بدأت تظهر حدتها في العدد الصادر من الحوادث في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩م عندما احتلت صورة الرئيس السوري حافظ الأسد غلاف الحوادث، وتحت الصورة مانشيت يقول: "حافظ الأسد .. لماذا يكذب النظام" وفي الداخل أفسحت المجلة خمسة صفحات كاملة لموضوع الغلاف، وأعلنت أنها حصلت على محاضر مناقشات الجبهة الوطنية

في دمشق ونشرت هذه المناقشات تحت عناوين مثيرة[٨١]".

وبعد شهرين ونصف من نشر الحوادث المهاجرة لهذا الموضوع الذي يهاجم النظام السوري وقيادته، قاد سوء الحظ سليم اللوزي إلى العودة إلى بيروت ليدفن أمه، فخُطف وعُذب وقُتل.

والملاحظة الجديرة بالإنتباه أن الحوادث المهاجرة أخذت بعد مصرع سليم اللوزي طابعاً معتدلاً في تناولها للقضايا العربية، وتوقفت تماماً عن الدخول في معارك خلافية مع أي من الأنظمة العربية، بل أن المجلة عجزت حتى على أن تشير إلى هوية قتلة اللوزي أو من يساندهم.

وقد تعرضت المجلة بعد وفاة صاحبها لأزمة مادية تجسدت في تناقص عدد صفحاتها، وقد اضطرت المجلة أن تعترف بذلك النقص، وإن حاولت تبريره بأسباب أخرى غير غياب صاحبها، واعتدال نبرتها .. فقد كتبت تقول:

"عدد كبير من قراء وأصدقاء الحوادث كتب إلينا أو اتصل بنا يستفسر عن سر نقص عدد صفحات المجلة هذه الأيام، مع أن هيئة التحرير لم تشعر بهذا النقص، فكنا نقول ليس في الأمر سر. المجلة لا تزال كما كانت تحريراً وتبويباً وإخراجاً. فكانوا يردون: لا .. ثمة شيء تغير فيها مع بداية السنة الجديدة، وتنبهنا إلى ما يقصدون بإشارتهم تعني عدد الصفحات الإعلانية أو حجم المجلة حسب تعبيرهم، فهي بمقياس من المقاييس، أصبحت أقل وزناً.

لكن الصحافة مواسم، كما يقال. إذ بعد موسم أعياد الميلاد ورأس السنة تنخفض حركة البيع والشراء، والمحلات التجارية الكبرى التي تكون مبيعاتها قد وصلت إلى أرقام خيالية في ذروة الموسم، تتراجع في مطلع السنة الجديدة. من هنا برزت ظاهرة البيع بالتخفيض الموسمي، أو ما يطلقون عليه في فرنسا إسم "أوكازيون" وفي انجلترا "سيل".

والصحف تواجه مشكلة مشابهة. الإعلانات فقط تقل فينخفض عدد صفحات المجلة بنفس نسبة انخفاض الإعلان فيها. وهذه معادلة علمية لا تستطيع أي مجلة تقوم على الإعلان التجاري التهرب منها لمدة شهرين كاملين في كل سنة جديدة[٨٢].

ثم أعلنت المجلة أن "موسم البطالة الإعلانية قد شارف على الإنتهاء، وستعود

الحوادث إلى نموها الطبيعي وستكون قريباً جداً، كبيرة كما عهدها القراء.

ولكن المجلة لم تعد أبداً كما كانت أيام صاحبها سليم اللوزي .. لذلك لم يكن غريباً أن تباع مجلة الحوادث إلى الصحفي اللبناني كرم ملحم كرم، والذي تولى رئاسة التحرير في الوقت نفسه، ويلاحظ أن المجلة احتفظت في عهدها الجديد بخطها المتوازن بين الأنظمة السياسية والعربية ولكنها في أزمة الخليج اتخذت موقف المعارضة من الغزو العراقي للكويت، وأيدت الدول العربية الداعية للإنسحاب العراقي.

وبشكل عام فالمجلة حالياً تمارس سياسة (الإعتدال) ولكنها فقدت الكثير من نفوذها وتأثيرها.

ثامناً: مجلة التضامن

صدرت مجلة "التضامن" في لندن يوم السبت ١٦ إبريل ١٩٨٣م، عن الشركة العربية البريطانية للنشر والتوثيق والإعلام، ولا تحمل ترويسة المجلة سوى إسم واحد فقط هو "فؤاد مطر" رئيس التحرير، وهي تحمل شعار "مجلة العرب من المحيط إلى الخليج"، وهو ما يبين أن توجهها هو إلى القارئ العربي في كافة الأقطار العربية، وليس القارئ العربي الذي يعيش أو يزور أوروبا.

ويغلب على موضوعات المجلة التقارير الصحفية التحليلية، كما أن الإهتمام بالرأي يفوق الإهتمام بالخبر أو الصورة. ويلاحظ أن المجلة اهتمت في بدايتها بالشؤون المصرية بصفة خاصة، وقد عالجت هذه الشؤون بقدر كبير من الموضوعية والإعتدال، يؤكد ذلك الحديث المطول الذي انفردت المجلة بنشره مع الرئيس حسني مبارك، حيث احتلت صورة الرئيس المصري صفحة الغلاف بكاملها[٨٣]، وفي منتصف الثمانينات، لوحظ زيادة اهتمام المجلة بأخبار العراق وشؤونه، وتجلى ذلك في إبراز أخبار الرئيس العراقي صدام حسين، وتقديمه في صورة الزعيم العربي الذي يتبنى مصالح الأمة العربية، والذي يعبر عن طموحات الشعوب العربية في الوحدة والتقدم!

وحرصت المجلة في سنواتها الأولى على استطلاع آراء القراء في القضايا السياسية التي تشغل الرأي العام العربي، فقامت بإعداد عدد من الإستفتاءات الجماهيرية حول بعض القضايا السياسية العربية الهامة، مثل الاستفتاء الذي نظمته المجلة عن "القمة الخليجية بالرياض"[٨٤]، وكذلك الاستفتاء الذي أجرته المجلة بين شرائح مختلفة من اللبنانيين حول الإتفاق اللبناني الإسرائيلي، للتعرف على ما يريده اللبنانيون فيما يتعلق بصيغة العلاقة مع إسرائيل[٨٥]، وهذه الاستفتاءات تكشف عن جانب من سياسة المجلة التي تقوم على "ضرورة التواصل بين المطبوعة وقرائها ومن دون هذه العلاقة القائمة على الصلة والتواصل لن تستطيع أية مطبوعة أن تحقق الرسالة التي من أجلها كانت، وأن تقفز خطوة صحيحة في الإتجاه

الصحيح وفي القضايا السياسية الكبرى ستظل التضامن حريصة على أن تعود إلى قرائها من حين لآخر تستفتيهم في شأن هذه القضايا باعتبارها قضاياهم وهم أولى الناس بأن يقولوا آراءهم في شأنها، فلماذا لا يكونوا هم الذين يصوغون من حين لآخر توجهات أي موضوع تختاره أسرة التحرير لأن يكون الموضوع الرئيسي لأحد الأعداد أو لسلسلة أعداد، ويبقى أن تجاوب القارئ مع هذه الاستفتاءات أو عدم تجاوبه معها يشكل مؤشراً على مدى استعداد المواطن العربي لأن يتحمل المسؤولية خصوصاً عندما يوضع في المواجهة معها مباشرة[٨٦]

وفؤاد مطر رئيس تحرير المجلة، لبناني شيعي من مواليد ٢٨إبريل ١٩٣٧م، بإحدى قرى منطقة بعلبك في سهل البقاع اللبناني، وقد أمضى العشر سنوات الأولى من عمره في القرية، انتقل بعدها إلى بيروت ليستكمل تعليمه في مدارسها حتى نهاية المرحلة الثانوية، ولم يلتحق بالجامعة بسبب ظروفه العائلية ولأنه واحد من ستة أشقاء، وإن كان قد حصل بعد ذلك على دراسات صحفية عالية بالمراسلة، وقد دخل إلى سوق العمل مبكراً في سن الخامسة عشرة، حيث بدأ يراسل بعض الصحف البيروتية، وسرعان ما التحق بالعمل محرراً بجريدة (النهار)، وفي البداية عمل في الشؤون المحلية، ثم بدأ يهتم بالشؤون العربية، حيث تخصص في أخبار مصر وقضاياها، ثم قادته اهتماماته المصرية إلى شؤون السودان، ثم اليمن بعد الثورة اليمنية، وإلى ليبيا بعد ثورة الفاتح، وقد استطاع أن يكون لنفسه شبكة واسعة من العلاقات مع كافة المسؤولين في تلك البلدان، وكذلك مع ممثلي التيارات السياسية فيها، وفي عام ١٩٧٥م مع بدء الحرب الأهلية اللبنانية، بدأ يكتب في الأهرام بجانب النهار وفي نهاية عام ١٩٧٦. انتقل إلى باريس ليشارك في إصدار الطبعة الدولية من النهار، وفي عام ١٩٧٩م ترك النهار ليعمل في مجلة (المستقبل) العربية التي تصدر في باريس، وفي عام ١٩٨٠م انتقل إلى لندن، حيث عمل رئيساً لتحرير مجلة (الإقتصاد العربي) التي يصدرها الناشر التونسي عفيف بن يلدز في لندن، وفي إبريل ١٩٨٣م، أصدر مجلة "التضامن" من لندن، واستمر في إصدارها حتى توقفت في منتصف يناير ١٩٩١م حين بدأ طيران قوات التحالف في قصف بغداد والمدن العراقية.

لماذا صدرت التضامن؟ ولماذا اختارت كلمة (التضامن) إسماً لها، وهل لذلك علاقة بسياسة المجلة؟ يقول فؤاد مطر في حوار مع المؤلف: [٨٧]

"فلسفتي هي التضامن العربي، وطوال تجربتي الصحفية الطويلة كمحرر للشؤون العربية، كنت أحكي عن التضامن، وقد حرصت دائماً أن أكون في الوسط ليس بمعنى أن أحمل العصا من الوسط، لا وإنما لإدراكي بأن العالم العربي يعيش حالة دائمة من الصراع فقد حرصت أن أكون صديقاً للجميع، للمحافظين والثوريين، وعندما فكرت في أن أصدر مطبوعة خاصة بي، مستفيداً من علاقاتي الواسعة بالعالم العربي، كنت أقصد أن أجعلها ميداناً للتضامن العربي، وقد تصورت وقتها أن واحداً مثلي يمكن أن يصدر مجلة لا تطعن في أحد ولا تجرح أحد ولا تبني مواقف ضد مواقف، ولم أكن أتصور أن هذا شيء مستحيل، رغم أن عدداً كبيراً من زملائي الصحفيين وأصدقائي من السياسيين العرب أكدوا لي استحالة ذلك، ورغم ذلك ولدت مجلة التضامن".

ويشرح فؤاد مطر سياسة المجلة، فيؤكد أن "المجلة أخذت خط التعامل مع الشرعية في البلدان العربية، وأنا لست مع المعارضة العربية، وممكن أن أحترم المعارضة، ولكني لست معها، وأنا أتعامل مع المعارضة العربية عندما أجد بينها وبين الشرعية في بلدها نقاط مشتركة، معنى ذلك أنني قد أكون مع المعارضة في مصر مثلاً في حالة واحدة وهي أن تكون تلك المعارضة داخل إطار الشرعية في مصر، كذلك فأنا لا أتعامل مع المعارضة العربية التي تعمل من الخارج، فهي هنا تعمل خارج الشرعية، أما إذا أصبحت المعارضة في الداخل وجزء من النظام، في هذه الحالة يمكن أن أتعامل معها. فأنا اشتغل صحافة، لا بالسياسة، لذلك فلم أشعر يوماً بأني قريب من المعارضين العرب"

وعندما ذكرت لفؤاد مطر أن دراستي للمجلة تشير إلى أن دخلها من التوزيع والإعلان لا يمكن أن يغطي تكلفتها، فكيف يمول المجلة، وبصراحة كاملة أجاب:

لقد حصلت من خلال علاقاتي الواسعة في العالم العربي بما مكنني من إصدار المجلة، عندك مثلاً سوق العراق، لقد وصل توزيع المجلة فيه حوالي ٣٥ ألف نسخة،

فالعراق وحده سوق يعزز كثيراً من قدرات المجلة، وخاصة بعد أن أصبح صدام حسين رئيساً للعراق، كامل المسؤولية، فكنت أحصل على عوائد المجلة من العراق بأقل مشقة رغم ظروف الحرب العراقية الإيرانية[٨٨]".

ومن المهم الإشارة إلى أن فؤاد مطر بدأ مع مطلع الثمانينات في إعداد كتاب عن سيرة حياة الرئيس العراقي صدام حسين، وقد التقى بصدام حسين من أجل هذا الغرض أكثر من مرة، وكما يقول فؤاد مطر نفسه "لقد كان اللقاء مع صدام حسين نقطة تحول في حياتي، فقد جلست معه كثيراً، واستراح لي ولطريقتي في الحوارمعه، أصدرت عنه كتاباً أعتقد أنه أول سيرة ذاتية له[٨٩]".

ونعتقد أن هذه العلاقة التي قامت بين فؤاد مطر وصدام حسين، كان لها أكبر الأثر في إصدار مجلة التضامن، وإن كنا نشك كثيراً في أن توزيع المجلة قد وصل في العراق إلى ٣٥ ألف نسخة كما يدعي فؤاد مطر!.

وقد يكون ما قاله صحيحاً في أنه يرسل إلى العراق ٣٥ ألف نسخة ويقبض ثمنها ،أما إن هذه النسخ توزع حقاً، فهو الأمرالمشكوك فيه، فالتجارب المماثلة تؤكد أن وزارة الإعلام العراقية كانت تشتري كل النسخ وتدفع ثمنها بصرف النظر عما إذا كانت هذه النسخ وزعت أم ظلت قابعة في المخازن، وكانت هذه طريقة النظام العراقي في "دعم" الصحف التي تؤيده أو تنطق بلسانه خارج العراق، وهو بالطبع أسلوب لا ينفرد به النظام العراقي وحده ..!

وكما كان (الدعم) العراقي وغيره، هو السبب في إصدار (التضامن) فقد كان توقف هذا الدعم وغيره أيضاً، السبب في إغلاق المجلة، وكما يعترف فؤاد مطر نفسه في حوار مع المؤلف:

"لقد صدرت التضامن لكي تسعى إلى التوفيق بين البلدان العربية، وعندما يكون سعيها مقبول، ففي غير هذه الحالة، لا مكان للتضامن، فنحن مثلاً لا يمكن أن أسعى بالتوفيق بين مصر وليبيا في حالة ما إذا كانت ليبيا تقول عن القاهرة (المقهورة) وعندما ترد القاهرة على طرابلس (الإرهابية) أنا أعمل فقط عندما أجد الوقت المناسب والظروف المناسبة للسعي والتوفيق والتضامن، وقد جاء الاجتياح العراقي

للكويت، ثم حرب الخليج، ليوقف دور المجلة، ومجلة التضامن لها سوق كبير في العراق ولها صداقة وثيقة مع قيادة العراق، والمجلة لها سوق وعلاقات في الكويت أيضاً وإن لم يكن بنسبة العراق، لذلك رأيت أن أفضل شيء أفعله في هذه الأزمة كصديق للطرفين أن أبتعد عن المسألة قدر الإمكان، وفي البداية قبل الاجتياح العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م سعينا للتضامن وتضييق الشقاق، وأصدرت عدد تاريخي كان على غلافه عنوان رئيسي يقول "لكي لا يجوع العراق ولكي لا تستمر الكويت خائفة!" فالمجلة لم تتبنى وجهة نظر أي طرف في النزاع، وبعد حدوث الإجتياح حاولنا أن نقف عند حد تسجيل الأحداث ولم نتبنى الموقف العراقي، ولكن هذا الموقف المحايد رفض من الجانبين، وبالتالي سدت أمامنا كل الأبواب، فكل طرف رفض مجرد أن نقوم بتسجيل مواقف الطرف الآخر، وقد ابلغتنا كل الأطراف العربية، أن نكون معهم وإلا فعلينا ألا نبعث بالمجلة إلى أسواقهم! لم يقبل أي طرف موقف الحياد الذي اتخذته المجلة ..! ووجدنا أننا نسبح ضد التيار، وحرصاً منا على عدم تدمير العلاقات بين التضامن وأصدقائها، ومنعاً لمزيد من الخسائر المادية والإستنزاف المادي، آثرت التوقف، وكان آخر عدد أصدرناه مع بداية غارات الطيران على العراق في منتصف عام ١٩٩١م، فأنا لم أغلق المجلة وإنما جمدتها على أمل العودة إلى الإصدار حين تتحسن الأمور في العالم العربي ويصبح في إمكان المجلة أن تمارس دورها من جديد في دعم التضامن العربي![٩٠]".

تاسعاً: مجلة "الدولية"

تصدر مجلة "الدولية"، في باريس منذ بداية عام ١٩٩٠م، وهي من القطع المتوسط الشبيه بحجج مجلتي التايم والنيوزويك الأمريكيتين، وهي لاتكتفي بتقليدها في الحجم، وإنما تأخذ أيضاً طابعهما الإخباري، فهي تصف نفسها بأنها "مجلة سياسية إخبارية"[٩١]، وباعتبارها مجلة أسبوعية، فهي تركز على متابعة الأخبار بالتحليل والتفسير عن طريق التقارير الصحفية التي يبعث بها إليها مراسليها في عدد من العواصم العالمية والعربية.

وتكاد الدولية أن تكون صورة طبق الأصل من مجلة "المستقبل" اللبنانية المهاجرة التي كانت تصدر في باريس وتوقفت عن الصدور منذ عدة أعوام بسبب المشاكل المالية.

ويرأس تحرير (الدولية) أنطوان نوفل، وهو صحفي لبناني كان يعمل قبل إصدار المجلة رئيساً لقسم الأخبار بإذاعة مونت كارلو العربية.

والمجلة تميل إلى الإعتدال في سياستها التحريرية[٩٢]، وإن كانت على علاقة وثيقة بدول الخليج العربية، وقد اتخذت أثناء الحرب في الخليج، موقفاً مؤيداً للكويت والمملكة العربية السعودية وعارضت الإحتلال العراقي للكويت[٩٣].

ويحرر بالمجلة عدد من الكتاب اللبنانيين، منهم سليم نصار، وعادل مالك، ورواد طرابية الذي يشرف على الأبواب الثقافية والأدبية وعبد الله الشيتي، وهو كاتب فلسطيني كان يعمل بصحف الكويت قبل الغزو العراقي، ومعروف بأسلوبه الساخر.

وللمجلة عدد من المراسلين منهم هدى توفيق في واشنطن وبن عيسى الفاسي في الرباط وعماد جودية في بيروت وأمين السباعي في لندن، وأيمن نور في القاهرة.

وتهتم المجلة بجانب الشؤون السياسية، بالرياضة والموضة وأخبار المجتمع، والفن بشكل عام والسينما بشكل خاص، وتنفرد عن غيرها من المجلات المهاجرة، بالإهتمام بأخبار الجريمة ومتابعة المجتمعات العربية الأرستقراطية في أوروبا

بشكل عام وفي لندن وباريس بشكل خاص.

ورغم أن المجلة تدعي أنها مجلة سياسية، فإن الباحث المدقق يكتشف أنها مجلة إجتماعية خفيفة أكثر من كونها مجلة سياسية.

عاشراً: "مجلة الوسط"

الوسط، هي أحدث المجلات اللبنانية التي صدرت في المهجر، حيث ظهر عددها الأول، يوم الإثنين ٣ فبراير ١٩٩٢م من مدينة لندن، وعن شركة الوسط المحدودة ببريطانيا، أما امتياز توزيع المجلة فهو لشركة الحياة الدولية للنشر، ولكن هناك العديد من الظواهر التي تشير إلى وجود روابط وثيقة بين مجلة الوسط وجريدة الحياة اللبنانية التي تصدر في لندن، فالحياة هي أول من بشر بقرب إصدار الوسط، كذلك فهي التي فتحت صفحاتها لحملة إعلانية مكثفة عن المجلة قبل صدورها وبعده، ويضاف إلى ذلك وجود سمات مشتركة بين "الحياة" و"الوسط" في السياسة التحريرية وفي أسلوب تناول الأحداث وفي طريقة عرضها، كما أن رئيس تحرير الحياة "جهاد الخازن" يحرر الصفحة الأخيرة من الوسط.

ونميل إلى الاعتقاد بأن الحياة والوسط تصدران عن جهة تمويل واحدة، بصرف النظر عن انفصالهما إداريا، بدليل أن الإثنان يصدران من مقر واحد في لندن، كما أن الوسط تعتمد في تحريرها على مكاتب الحياة الخارجية!

ويرأس تحرير مجلة "الوسط" عبد الكريم أبو النصر، وهو صحفي لبناني، سبق له أن عمل بمجلة "المستقبل" التي كانت تصدر في باريس، ثم عمل كأول رئيس تحرير لمجلة "المجلة" التي تصدر في لندن عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق.

أما سياسة المجلة، فتكشف عنها كلمة احتلت صفحة كاملة من المجلة تحت عنوان (إلى القارئ) وبتوقيع رئيس التحرير، قال فيها:

"هذا زمان الوسط، ما بين نهاية عالم وولادة عالم، عالم اليسار إنهيار وتفكك وتبعثر، وعالم اليمين فقد في أن، الخصم والصفة، فلم يعد اليسار يساراً ولا اليمين يميناً.

نحن نعيش اليوم في الوسط، في حالة وسط، موازين قوى العالم القديم تبدلت، وموازين القوى الجديدة في طور التكوين، مفاهيم العالم القديم وقوانينه ومقاييسه تزول تدريجياً ومفاهيم العالم الجديد وقوانينه لم تتحدد بعد بوضوح.

ونحن في العالم العربي جزء لا يتجزأ من هذا العالم المنقلب على نفسه، الباحث عن هوية جديدة فلا نستطيع أن نحمي أنفسنا من زيول انهيار العالم الجديد الذي ينشأ".[٩١]

أما لماذا أطلق على المجلة إسم "الوسط"؟ فيذكر رئيس التحرير في مقاله الإفتتاحي:

"لماذا الوسط؟ ولماذا هذا الاسم بالذات؟

في الآية الكريمة"وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس" ١٤٣ البقرة، وفي الحديث الشريف"خيار الأمور أوساطها"، وجاء في لسان العرب "فلما كان وسط الشيء أفضله وأعدله، جاز أن يقع صفة" وكلمة الوسط تعني أيضاً الاعتدال ورفض التطرف والمغالاة، ومن وحي هذه المعاني السامية كان إسم هذه المجلة التي تبدأ مسيرتها في هذا العدد".

ويحدد رئيس التحرير ثلاثة أهداف لمجلة الوسط وهي:

"أولاً: طموحنا وهدفنا أن تكون "الوسط" شاهداً واعياً منفتحاً على مايجري في منطقتنا والعالم، ولأداء هذا الدور ستعتمد الوسط على شبكة واسعة من الصحافيين والكتاب العرب والعالميين والخبراء والمراسلين الموزعين في عدد كبير من البلدان ومصادر الأخبار والمعلومات الخاصة، وإذا كانت الشؤون السياسية هي المادة الرئيسية في هذه المجلة إلا أننا -كما سيلاحظ القراء في كل عدد - سنولي اهتماماً كبيراً للشؤون الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية وأيضا لكل ما يتعلق بالثقافة والمرأة والسينما والطب والعلوم والرياضة والاكتشافات الجديدة في مجالات مختلفة، كما أن نجوم المجتمع والسخرية ورسوم الكاريكاتير سيكون لها موقعها في الوسط."

"ثانياً: ستحرص الوسط على أن تقدم لقرائها كل أسبوع مادة حية ومثيرة وممتعة، وليس فقط مادة مفيدة وغنية بالمعلومات والتحليلات الدقيقة التي يكتبها ذو الخبرة والتجربة والاختصاص فما نسعى إليه هو مساعدة القارئ على فهم ما يجري حوله وعلى عدم الغرق في الكمية الهائلة من التفاصيل التي يجدها في الصحف اليومية، وعلى اكتشاف الجديد في عدد من المجالات الحيوية التي تعنيه

وتهمه بحيث يلقى في هذه المجلة ما يفتقده في مطالعته الصحف اليومية أو مطبوعات أخرى، وبحيث يشعر في الوقت نفسه بالمتعة، وهذا أمر سنحرص عليه، فالتعمق في تحليل الأحداث والتطورات والجدية في معالجة هذه القضية أو تلك لا يؤديان بالضرورة إلى كتابة المواضيع بطريقة غامضة أو معقدة أو جافة، فنحن نعتقد أن لا قيمة للإنتاج الصحافي إذا كان مملاً أو مكتوباً بأسلوب غامض ولغة معقدة، ولا أهمية لأي مقال أو تحليل أو بحث إذا كان لا يستند إلى معلومات دقيقة وصحيحة وجديدة، وإذا كان نابعاً فقط من مخيلة مؤلفه، وإذا كان الكثيرون من القراء العرب ينصرفون حالياً عن شراء هذه المطبوعة أو تلك فلأنهم لم يعودوا يجدون فيها ما يمنحهم الفائدة أو المتعة."

"ثالثاً: كلمة الوسط تعني الاعتدال، ومجلة الوسط ستتبنى خطاً معتدلاً بعيداً عن التطرف والمغالاة والمزايدات العقيمة، لكن هذه المجلة لن تكون على الحياد في ما يتعلق بالقضايا المصيرية والأساسية التي تواجه منطقتنا بل ستحاول أن تلعب دورها في إطارها المهني في نصرة الحقوق العربية والإسلامية والدفاع عنها، فـ "الوسط" ستكون لها بالطبع مواقفها وآراؤها، ولكن ليس بصورة نظرية ولا بأسلوب إنشائي على طريقة "المطلوب أن يحب العرب بعضهم بعضاً" فهذا النوع من المقالات ممل ومزعج ولا يفيد القارئ بشيء، فمقالات الرأي الحقيقية والمفيدة هي تلك التي تقدم للقارئ معلومات دقيقة وتحليلات واعية يكتبها ذو التجربة والاختصاص، بحيث تساعده على تفهم ما يجري وتعينه على تحديد موقفه من هذه القضية أو تلك."[٩٥]

ويلاحظ أن مجلة الوسط تجمع في أسلوب تبويبها لموادها التحريرية بين (التبويب المتخصص) و(التبويب الحر) أو (التبويب المنطلق)، فهي تخصص أبواباً متخصصة للشؤون العسكرية، وبنيا المرأة والاقتصاد والمال والسينما والعلوم والطب والرياضة والطيران والسيارات ونجوم الأسبوع، وفي الوقت نفسه نجد بالمجلة صفحات متحررة أو منطلقة من هذا التبويب المتخصص وخاصة في مجال نشر التحقيقات الصحفية والتقارير الصحفية والمقابلات الصحفية. ومن المهم أن نلاحظ أن الأبواب المتخصصة في المجلة لا تنشر بشكل دائم، فقد تظهر بعض

هذه الأبواب في أعداد وتختفي في أعداد أخرى، كذلك فإن مكان نشرها متغير، فقد يحتل نفس الباب مكانا في الجزء الأول من المجلة، وقد ينتقل في عدد آخر إلى الجزء الأخير منها.

ورغم أن المجلة أسبوعية، إلا أنها تحتفي بنشر الأخبار، وإن صاغتها بطريقة ملائمة للإصدار الأسبوعي، فهي أخبار مفسرة، وهي أقرب إلى التقارير الإخبارية القصيرة. والمجلة تنشر باباً إخبارياً دائما للأخبار القصيرة، وهو يحتل بشكل دائم أول صفحة من المجلة بعد صفحتي الغلاف، وقد أعطته المجلة عنوان (من مصادرنا)، وهو يحمل توقعات أكثر مما يقدم من وقائع، وغالباً ما تكون هذه الأخبار مجهولة المصدر، مثل "لاحظ دبلوماسي أمريكي بارز أن رئيس أحد الوفود العربية إلى مفاوضات السلام مع إسرائيل يتكلم كثيراً وأكثر مما يجب ..إلخ"[٩٦].

ومثل "مصادر في الخرطوم ذكرت أنه من المحتمل أن ..إلخ" [٩٧]

ومثل "مصادر غربية رفيعة المستوى أكدت أن هناك ...إلخ"[٩٨].

ومثل "كشفت مصادر تركية وثيقة الإطلاع أن ...إلخ" [٩٩]

ومثل "مسؤول إسرائيلي بارز اشتكى أمام وزير أوروبي غربي من أن ...إلخ"[١٠٠].

ومن الغريب أن تلجأ مجلة الوسط إلى مثل هذا الأسلوب الإخباري الذي لم يعد يلقى احتراماً في العديد من الأوساط الصحفية في العالم، بل إن الصحف الشعبية الأوروبية والأمريكية التي اشتهرت به، قد أقلعت عنه منذ فترة طويلة.!

ولا تحفل مجلة الوسط كثيراً بفن المقال الصحفي، إذ لاينشر بها سوى عدد ضئيل من المقالات التي يمكن إدراجها جميعاً في باب "العمود الصحفي" وهي "كلمة الوسط" وهو عمود غير موقع وهو لايناقش قضايا أو يطرح أفكاراً وإنما يكتفي فقط بالإشارة إلى بعض الموضوعات الهامة في المجلة، وهناك عمود في صفحة المرأة بعنوان (نظرة) وتكتبه مودي بيطار، وعمود (كلمة في بحر) ويكتبه محمد على فرحات، بالإضافة إلى الصفحة الأخيرة التي يكتبها جهاد الخازن، وقد بدأت في العدد الثالث بنشر مقال عبد الغني الجمسي وزير الدفاع المصري الأسبق. [١٠١]

وهكذا فقد اختفت من مجلة الوسط كافة فنون المقال الصحفي الأخرى مثل المقال التحليلي والمقال النقدي أو مقال اليوميات، وإذا كان من الممكن قبول غياب فن المقال النقدي أو مقال اليوميات، فمن الصعب قبول غياب فن المقال التحليلي، وهو أكثر الفنون قابلية للتعبير عن الكتابة السياسية في مطبوعة تدعى أنها مجلة سياسية!.

وفي الوقت الذي يقل فيه اهتمام مجلة الوسط بفن المقال، نراها تهتم بشكل واضح بفن الحديث الصحفي، حيث لا يخلو عدد من المجلة من مقابلة صحفية هامة، ففي العدد الأول، تنشر المجلة آخر لقاء مع محمود رياض الأمين العام الأسبق للجامعة العربية قبل رحيله ، ومقابلة أخرى مع محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري الأسبق الذي استقال غداة توقيع اتفاقية كامب ديفيد.[١٠٢]

وفي العدد الثاني تنشر اعترافات جهاد الخليل المتهم بتفجير الجامعة الأمريكية في بيروت.[١٠٣]

وفي العدد الثالث، تنشر مقابلة مع غاري سيك مستشار الرئيس الأمريكي السابق [١٠٤].

وفي العدد الرابع تنشر مقابلة مع حنان عشراوي المتحدثة الرسمية باسم الوفد الفلسطيني في مباحثات السلام. [١٠٥]

وفي العدد الخامس تنشر المجلة عدة مقابلات أجرتها مع منافس الرئيس الأمريكي بوش على الرئاسة، وعدد من المقابلات مع زعماء المعارضة العراقية.[١٠٦]

وفي العدد السادس تنشر مقابلة مع مسعود بارزاني الزعيم الكردي المعارض للنظام العراقي. [١٠٧]

وفي العدد السابع تنشر المجلة مقابلة مع الملك الحسن ملك المغرب، ومقابلة أخرى مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق.[١٠٨]

وفي العدد الثامن تنشر المجلة ثلاث مقابلات هامة، الأولى مع محمد بو ضياف رئيس مجلس الدولة في الجزائر، والثانية مع الرئيس السوداني الفريق عمر البشير، والثالثة مع الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة.[١٠٩]

وفي العدد العاشر، تنشر المجلة مقابلة مع الزعيم الليبي معمر القذافي

بالإضافة إلى مقابلة أخرى مع بريچنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق.[١١٠]

ويلاحظ أنه بمرور الوقت يزداد عدد المقابلات الصحفية التي تنشرها المجلة، كما يرتفع مستوى من تجرى معهم هذه المقابلات، من حيث الأهمية في صنع القرار السياسي العربي والدولي، وكذلك يزداد ارتباط هذه المقابلات بالأحداث السياسية الجارية وخاصة في البلدان العربية.

ومن أبرز المواد الصحفية التي نشرتها مجلة الوسط، كتاب باتريك سيل عن أبو نضال والذي نشر على حلقات بالمجلة بدأت بالعدد الأول وانتهت في العدد العاشر.

وقد صدرت المجلة في ٨٠ صفحة من القطع المتوسط بالإضافة إلى صفحات الغلاف وبدءاً من العدد الثامن أصبحت تصدر في ٨٨ صفحة بالإضافة إلى صفحات الغلاف، وحجم المجلة شبيه بالحجم الذي تصدر به مجلتي التايم والنيوز ويك الأمريكيتين، وهي تأخذ عنهما أيضاً العديد من أبوابهما، وكذلك أسلوبهما في الإخراج الفني مع بعض التعديلات التي تناسب القارئ العربي، مثال ذلك حرصها على أن يتضمن غلاف المجلة فكرة ما، وهي في ذلك تقلد التايم والنيوز ويك، وفي نفس الوقت فهي تحرص على أن يحتوي الغلاف على عدد من المانشتات التي تشير إلى بعض الموضوعات الهامة داخل المجلة، وهذا تقليد نقلته المجلة من الصحافة العربية باعتباره وسيلة لجذب اهتمام القراء.

ويلفت النظر في مجلة الوسط، أنها تنفرد عن غيرها من المجلات اللبنانية المهاجرة، بعدم اهتمامها بالأحداث اللبنانية، بل إن الشؤون اللبنانية تكاد أن تختفي من صفحات المجلة، وفي الوقت نفسه تركز المجلة على تغطية الأحداث في مختلف البلدان العربية مع التركيز بصفة خاصة على شؤون المملكة العربية السعودية ومصر، وبدرجة أقل على الشؤون السودانية ثم الشؤون الجزائرية والليبية، كذلك يلاحظ تميز مجلة الوسط بعدم إعطاء الشؤون الفلسطينية درجة الاهتمام التي توليها إياها معظم الصحف العربية المهاجرة!

ورغم اهتمام المجلة بشؤون المرأة والفن والرياضة، فإن الطابع السياسي هو الغالب على المجلة، فالوسط تقدم نفسها إلى القارئ باعتبارها مجلة سياسية، وهي

تركز في خدمتها الصحفية على تغطية الأحداث السياسية، وهي تعتبر هذه الخدمة أداتها في ترويج المجلة لدى القارئ، ولعل هذا هو ما يفرق بين الوسط والكثير من المجلات العربية السياسية الأخرى والتي غالباً ما تعتمد على المواد الصحفية الخفيفة كالفن والمرأة والرياضة كأداة لترويج مادتها السياسية لدى القارئ.

حادي عشر: الطابع العام للصحافة اللبنانية المهاجرة

لقد مضت أكثر من خمسة عشرة سنة على بدء الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية، ونعتقد أنه وقت كاف يمكننا من تقييم التجربة، وأن نخرج بالملاحظات التالية:

أولاً: لقد اتخذت الهجرة الأولى للصحافة اللبنانية خلال القرن التاسع عشر طابع الهجرة الداخلية إلى مصر، والهجرة الخارجية إلى أوروبا، ولكن الهجرة الصحفية اللبنانية المعاصرة إنحصرت في الهجرة الخارجية إلى أوروبا وإلى لندن وباريس على وجه خاص، وذلك بسبب غياب المناخ الديموقراطي في كافة البلدان العربية، ولم يتسع صدر أية دولة عربية لاستقبال الصحافة اللبنانية المهاجرة، كما فعلت مصر خلال القرن التاسع عشر.

ثانياً: لقد وقعت الصحافة اللبنانية المهاجرة في نفس الخطأ الذي انزلقت إليه في الوطن طوال الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، حين قبلت بعض الصحف اللبنانية المهاجرة أن تجعل من نفسها أداة لبعض الأنظمة العربية، تعبر من خلالها عن سياساتها، وتمارس عن طريقها صراعاتها مع الأنظمة العربية الأخرى، ولقد دفعت هذه الصحف ثمناً غالياً لعدم استيعابها لهذا الدرس، فقد أغلقت مجلة "كل العرب" بقرار من الحكومة الفرنسية، ضمن عدد آخر من الصحف العربية غير اللبنانية الموالية للنظام العراقي، وكانت حجة الحكومة الفرنسية أن هذه الصحف لسان حال دولة في حالة حرب مع فرنسا.

وفي الوقت نفسه توقفت مجلتي "الدستور" و"التضامن" اللتان تصدران من لندن، بقرار من ناشريهما، بسبب توقف التمويل العراقي.

ثالثاً: يبدو أن الهجرة المعاصرة للصحافة اللبنانية لن تكون هجرة مؤقتة، بانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، فقد توقفت الحرب بالفعل خلال عام ١٩٩١م واستقرت الأوضاع للشرعية اللبنانية، ورغم ذلك لم تفكر أية صحيفة لبنانية مهاجرة في العودة، فهل ستستمر تلك الصحف في المهجر، وتستوطن كل صحيفة في

العاصمة الأوربية التي تصدر منها؟

إن التجربة التاريخية للصحافة اللبنانية المهاجرة، تقدم لنا سابقة هامة، فقد استقر عدد من الصحفيين اللبنانيين الذين هاجروا إلى مصر خلال القرن التاسع عشر، وأقاموا دوراً صحفية، ما زال بعضها حياً حتى الآن، وأكبر مؤسستين صحفيتين في مصر هما دار الأهرام التي أسسها الأخوين سليم وبشارة تقلا في عام ١٨٧٦م، ودار الهلال التي أسسها جورجي زيدان في عام ١٨٩٢م.

ومما يدعم هذا الإتجاه، أن التقدم الهائل في تكنولوجيا وسائل المواصلات ووسائل الإتصال في أوروبا، يضع بين يدي الصحف اللبنانية المهاجرة إمكانيات لا حدود لها، سواء في الحصول على الأخبار والمعلومات أو في الوصول إلى القارئ في أي مكان داخل العالم العربي بأسرع وأرخص وأكفأ مما لوكانت هذه الصحف تصدر من لبنان.

هوامش الفصل الثاني

(١) محمود فقش: مأساة لبنان، زوال بلد مجزأ (جريدة الشرق الأوسط) لندن ٨/٢٠/ ١٩٨٤.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية - الجزء الأول - بيروت ص ٥-٩.

(٣) فيليب حتى: لبنان في التاريخ - بيروت - ص ١٧٨-١٨٢.

(٤) إيليا حريق: من يحكم لبنان - (دار النهار) بيروت ١٩٧٢ ص ١١٢-١١٧.

(٥) حمدي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، الطبعة الثانية (المطبعة العالمية). القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٧٢.

(٦) نجلاء عطية: لبنان المشكلة والمأساة، بيروت - ١٩٧٧ص١٢٧.

(٧) محمد فقش: مأساة لبنان - مرجع سابق.

(٨) إيليا حريق: السياسة والوفاق القومي في لبنان (الأزمة اللبنانية) (معهد البحوث والدراسات العربية) ١٩٧٨، ص ٣٧٣.

(٩) محمود فقش: مأساة لبنان مرجع سابق.

(١٠) منظمة التحرير الفسطينية: يوميات الحرب اللبنانية (مركز التخطيط) بيروت ١٩٧٧ ص١٨.

(١١) خليل صابات: الصحافة اللبنانية ودورها في حياة لبنان السياسية والإجتماعية، ضمن كتاب الأزمة اللبنانية (معهد البحوث والدراسات العربية) القاهرة ١٩٧٨، ص ٥٣١.

(١٢) ميشيل الغريب: الصحافة اللبنانية والعربية (دار النهار للنشر) بيروت ١٩٨٢، ص ١٨٥.

(١٣) خليل صابات: الصحافة اللبنانية والشامية ودورها في حياة لبنان السياسية والإجتماعية (الأزمة اللبنانية) (معهد البحوث والدراسات العربية) القاهرة ١٩٧٨، ص ٥٢٨.

(١٤) ميشيل الغريب: الصحافة اللبنانية والعربية، ص٢٠٨ - ٢٠٩.

(١٥) جريدة النهار، بيروت ١٩٧٧/١/٤.

(١٦) المحرر: جريدة يومية سياسية أسسها فريد طبارة عام ١٩٥٣، ثم انتقلت إلى ملكية هشام

أبو ظهر في عام ١٩٦٣، وهو من مواليد صيدا، ودرس السياسة في الجامعة الأمريكية ببيروت، وميوله بعثية، وكانت له علاقة وثيقة بحزب البعث الحاكم في العراق، وعندما توفى انتقلت ملكية المحرر إلى شقيقه وليد أبو ظهر.

(١٧) الوطن العربي: باريس ١٥ أغسطس ١٩٨٠ تحقيق صحفي بعنوان (حوار مع الصحافة بالرصاص والديناميت).

(١٨) الوطن العربي: باريس ١٣ فبراير ١٩٨١، مقال بعنوان (بداية الشمعة الخامسة).

(١٩) الوطن العربي: باريس ١٣ فبراير ١٩٨١.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) الوطن العربي: باريس ١٨ أكتوبر ١٩٧٩.

(٢٢) الوطن العربي: باريس ٢٣ يناير ١٩٨١.

(٢٣) الوطن العربي: باريس ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩

(٢٤) الوطن العربي: باريس ١١ أكتوبر ١٩٧٩.

(٢٥) الوطن العربي: باريس ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧.

(٢٦) الوطن العربي: باريس ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩.

(٢٧) الوطن العربي: باريس ١٨ يناير ١٩٨٠.

(٢٨) الوطن العربي: باريس ٢٦ سبتمبر ١٩٨٠.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) الوطن العربي: باريس ٢١ ديسمبر ١٩٧٩. (مقال بعنوان الرؤية من بعيد، بقلم وليد أبو ظهر.)

(٣٢) الوطن العربي: باريس ١١ يناير ١٩٨٠، مقال بعنوان (حرية القارئ) بقلم وليد أبو ظهر.

(٣٣) الوطن العربي: ٢٠ مارس ١٩٨١.

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) الوطن العربي: باريس ١٦ يناير ١٩٨١، مقال بعنوان (الصراع العراقي الإيراني، أسئلة ومناقشات، من الذي بدأ الحرب) بقلم طارق عزيز.

(٣٦) الوطن العربي: باريس ٧ نوفمبر ١٩٧٩.

(٣٧) الوطن العربي: باريس ٢١ ديسمبر ١٩٧٩.

(٣٨) الوطن العربي: باريس ٢١ ديسمبر ١٩٧٩.

(٣٩) المستقبل: باريس ٧ مارس ١٩٨١، وجدير بالذكر أنه صدرت بمدينة طرابلس بلبنان صحيفة أسبوعية أخرى باسم المستقبل في عام ١٩٣٨ أنشأتها الصحفية الفيرا لطوف، وقد استمرت في إصدارها ما يزيد عن ثلاثين عاماً، ثم انتقل ترخيص الصحيفة إلى شركة دار الصحافة (ش.م.م).

(٤٠) وقد أصدر أحمد بهاء الدين في الخمسينات كتاباً بعنوان (أيام لها تاريخ) عن دار روز اليوسف بالقاهرة.

(٤١) المستقبل: باريس ٣ مايو ١٩٨١، مقال بعنوان (الإنفتاح الإقتصادي والوطنية الإقتصادية المصرية.

والمستقبل : باريس ٩ مايو ١٩٨١، مقال بعنوان (الوطنية الإقتصادية في مصر وسياسة الإنفتاح).

(٤٢) المستقبل: باريس ١٨ أكتوبر ١٩٨٠.

(٤٣) المستقبل: ١٥ نوفمبر ١٩٨٠.

(٤٤) المستقبل: باريس ٢٢ مارس ١٩٨٠.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) المستقبل: باريس ١٣ سبتمبر ١٩٨٠.

(٤٧) المستقبل: باريس أول نوفمبر ١٩٨٠.

(٤٨) المستقبل: باريس أول نوفمبر ١٩٨٠.

(٤٩) أبوه جبران تويني، لبناني، عمل بالصحافة في باريس والقاهرة ثم عاد إلى بيروت، حيث أسس جريدة (النهار) عام ١٩٣٣، ثم عين سفيراً في الأرجنتين والأرجواي وتشيلي بأمريكا اللاتينية، ثم عين وزيراً للمعارف، وانتخب نقيباً للصحافة اللبنانية ١٩٤٦م، وبعد وفاته عام ١٩٤٧م، تولى رئاسة تحرير النهار إبنه غسان تويني الذي انتخب عام ١٩٥١م نائباً عن بيروت، وعمل فترة ممثلاً للبنان في الأمم المتحدة، ويعتبر من أبرز الصحفيين اللبنانيين.

(٥٠) النهار العربي والدولي: باريس ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩م.

(٥١) المصدر السابق.

(٥٢) النهار العربي والدولي: باريس ٥ نوفمبر ١٩٧٩.

(٥٣) النهار العربي والدولي: باريس ١٨ نوفمبر ١٩٧٩. (مقال بعنوان: لو لم يذهب السادات لإسرائيل).

(٥٤) النهار العربي والدولي: باريس أول مارس ١٩٨٢(مقال بعنوان: لاعب التناقضات على شطرنج القارة الأفريقية).

(٥٥) ياسر هواري، صحفي لبناني، عمل محرراً في جريدة (بيروت - المساء) ودرس فترة بمعهد الصحافة في لندن عام ١٩٥٤، وأثناء ذلك عمل في جريدة الديلي تلغراف الإنجليزية، وعاد إلى بيروت في عام ١٩٥٥ ثم تولى رئاسة مجلة (الشبكة) التي تصدر في بيروت عام ١٩٥٨م وفي عام ١٩٧٢ أصدر مجلة (الديار) وفي عام ١٩٨٢ تولى رئاسة تحرير كل العرب في باريس، وتركها عام ١٩٨٧ ليصدر مجلة (عربيات) بالفرنسية في باريس.

(٥٦) كل العرب، باريس أول مارس ١٩٨٢م.

(٥٧) كل العرب، باريس ١٧ نوفمبر ١٩٨٢م.

(٥٨) كل العرب، باريس ١٧ نوفمبر ١٩٨٢م.

(٥٩) كل العرب، باريس ٢٤ يوليو ١٩٨٩م.

(٦٠) كل العرب، باريس أول سبتمبر ١٩٨٢م.

(٦١) خليل صابات: الصحافة اللبنانية ودورها في حياة لبنان السياسية والإجتماعية من كتاب الأزمة اللبنانية (معهد الدراسات العربية) القاهرة ص ٥٢٦، ٥٢٧.

(٦٢) الدستور، لندن ٩فبراير١٩٨١(مقال بعنوان: عامان من الجنون الثوري في إيران).

(٦٣) الدستور، لندن أول يوليو ١٩٨٣ (طارق عزيز يقول في تقييم قادسية صدام: العراق يقاتل بالنيابة عن العرب).

(٦٤) الدستور، لندن ٢١ فبراير ١٩٨٠.

(٦٥) الدستور، لندن ٤ مايو ١٩٨١ (عناصر من حزب الدعوة الإيراني تقاتل في صفوف الجيش العراقي).

والدستور، لندن ١٦ فبراير ١٩٨١ (الجبهة الثانية كردستان)

(٦٦) الدستور، لندن ١٩ فبراير ١٩٨٤ (تجديد البيعة للرئيس صدام حسين).

(٦٧) الدستور، لندن ٧ يناير ١٩٧٩.

(٦٨) الدستور، لندن ١٠ مايو ١٩٨١ (القضاء السوداني على المشرحة).

والدستور، لندن ١٥ ديسمبر ١٩٨٠

(الشرطة السودانية تقتل ١٢ مواطناً). والإمكانيات متوفرة للإكتفاء الذاتي والتصدير لكن السودان يتحول إلى أكبر بلد عربي مستورد للسكر).

والدستور، لندن ٢٩ مارس ١٩٨١ (نقابة الصحفيين العرب ترفض خطوة نميري في حل نقابة الصحفيين السودانيين).

(٦٩) ومن الأمور اللافتة للنظر أنه بعد مرور عدة أشهر على تحرير الكويت، بدأ "خلدون الشمعة" رئيس تحرير "الدستور" في الكتابة بجريدة الشرق الأوسط (السعودية) التي تصدر بلندن! ولقد حاول المؤلف في زياراته المتعددة للندن، والتي التقى خلالها بمعظم العاملين في الصحف العربية بها، تمهيداً لإصدار الطبعة الثانية من الكتاب، أن يلتقي بالأستاذ خلدون الشمعة، للتعرف على مبررات انقلاب موقفه من العمل في الصحف المؤيدة للعراق، إلى الكتابة في الصحف المؤيدة للسعودية، ولم أوفق في تحقيق هذا اللقاء.

(٧٠) الحوادث، لندن ٨ فبراير ١٩٨٠.

(٧١) الحوادث، لندن ١٨ إبريل ١٩٨٠.

(٧٢) الحوادث، لندن ٢ نوفمبر ١٩٧٩.

(٧٣) الحوادث، لندن ٤ يناير ١٩٨٠.

(٧٤) الحوادث، لندن ١١ يناير ١٩٨٠.

(٧٥) الحوادث، لندن ١٤ مارس ١٩٨٠.

(٧٦) الحوادث، لندن ٨ فبراير ١٩٨٠.

(٧٧) يقصد الخطاب الذي القاه الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري في يناير ١٩٨٠.

(٧٨) الحوادث، لندن ٨ فبراير ١٩٨٠.

(٧٩) الحوادث، لندن ٨ مايو ١٩٨٠.

(٨٠) الحوادث، لندن ٢٢ فبراير ١٩٨٠.

(٨١) الحوادث، لندن ٧ ديسمبر ١٩٨٠.

(٨٢) الحوادث، لندن ٦ فبراير ١٩٨٠.

(٨٣) التضامن، لندن ٦ فبراير ١٩٨١.

(٨٤) التضامن، لندن ٥ نوفمبر ١٩٨٣.

(٨٥) التضامن، لندن ١٤ مايو ١٩٨٣.

(٨٦) التضامن، لندن أول أكتوبر ١٩٨٣.

(٨٧) **فؤاد مطر**: حوار مسجل مع المؤلف. لندن، أول إبريل ١٩٩١م.

(٨٨) المصدر السابق.

(٨٩) المصدر السابق.

(٩٠) المصدر السابق.

(٩١) الدولية: باريس، ٢١ أكتوبر ١٩٩٢م.

(٩٢) الدولية: باريس، ١٨ نوفمبر ١٩٩٢م.

(٩٣) الدولية: باريس، ٨ ديسمبر ١٩٩٢م.

(٩٤) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٥) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٦) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٧) الوسط: لندن، ٣ فبراير ١٩٩٢م.

(٩٨) الوسط: لندن، ٢ مارس ١٩٩٢م.

(٩٩) الوسط: لندن، ١٦ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٠) الوسط: لندن، ٦ إبريل ١٩٩٢م.

(١٠١) الوسط: لندن، ٦ إبريل ١٩٩٢م.

(١٠٢) الوسط: لندن، ١٧ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٣) الوسط: لندن، ١٠ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٤) الوسط: لندن، ١٧ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٥) الوسط: لندن، ٢٤ فبراير ١٩٩٢م.

(١٠٦) الوسط: لندن، ٢ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٧) الوسط: لندن، ٩ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٨) الوسط: لندن، ١٦ مارس ١٩٩٢م.

(١٠٩) الوسط: لندن، ٢٣ مارس ١٩٩٢م.

(١١٠) الوسط: لندن، ٦ إبريل ١٩٩٢م.